

الساعة العاشرة واربعة والستون .
وانتهت الجلسة

دولة رئيس المجلس
شكراً
الجلسة القادمة يوم الاثنين القادم ١٩٧٨/١٢/١١

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

الامين العام
عدنان بعيون

منظم الضبط وسكرتير اللجان
نذير عطيات



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ١٣ محرم ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٩٧٨/١٢/١١ م

(الجلد ١)

(العدد ٢٥)

جَزْوَنُ الْأَعْمَالِ

صفحة

٣

موافقة

٣

٣

موافقة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات

أ - كتاب اجازة مقدم من سعادة السيد علي البشير
ب - كتاب معلرة مقدم من سعادة السيد سلطان العدوان

تعريف

١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بمساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظم الضبط
السادة نذير عطيات ، نصري الشميلة وموفق المجلوتي .

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة :
بامور المجلة السيد محمود عريقات .

هكذا من الأجل

- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٣٦٣٠ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك)
- ٤ - تلاوة الاقتراحات الواردة
- ١٢ أ - الاقتراح رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٦ مقدم من سعادة السيد سليمان اريمه بشأن عدم الغاء مستشفى عمان العسكري في ماركا
- ب - الاقتراح رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٦ مقدم من الدكتور محمد عضوب الزين بشأن تقديم البسدار للمزارعين كقروض تسترد بعد الحصاد
- ١٣ حول الى الحكومة
- ١٤ - انتخاب عضو للجنة الاجتماعية والتربوية بدلا من المستقبل (انتخب السيد طاهر حكمت)
- ١٤ - تلاوة مشروع توصيات لجنة الصياغة حول
- ١٤ - السياسة الداخلية
- ٤٢ - تعيين مرعاد وموضوع الجلسة القادمة.

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١٢/١١ برئاسة دولة السيد احمد السوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السادة : علي البشر وتغيب من الاعضاء معذرا السادة : سلطان العدوان ، جعفر الشامي ، وصفي ميرزا . وتغيب بدون معذرة الاعضاء السادة : نعيم القل عبد الرؤوف الروابده .

وحضر من الحكومة

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .
- ٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٣ - معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاملا .
- ٤ - معالي السيد احمد الطراونه وزير العدل .
- ٥ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٦ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية .
- ٧ - سيادة الشريف غواز شرف وزير التثلية والشباب .

- ٨ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة .
- ٩ - معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال .
- ١٠ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل .
- ١١ - معالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس :
النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم
نبعث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع :

موافقة ويعني الابين العام من تلاوته .
السيد الابين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ -

كتاب اجازة مقدم من العضو سعادة السيد علي البشر .

دولة رئيس المجلس الوطني الانخم اغدو مقنا لو تكرمتم بالموافقة على منحي اجازة يوم الاحد والاثنين والثلاثاء وذلك لاجراء بعض الفحوصات الطبية .

متهنزا هذه المناسبة لاقدم لدولتكم جزيل الشكر والتقدير .
١٩٧٨-١٢-١

علي البشر
عضو المجلس الوطني

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته .

الجميع :

موافقون .

هكذا من الأصيل

ب - طلب معذرة مقدم من العضو سعادة السيد سلطان العدوان

دولة رئيس المجلس الوطني الانخم .
أرجو قبول معذرتي بالتغيب عن جلسة اليوم
لوجودي خارج عمان ، ولكم الشكر .
واقبلوا احترامي
سلطان العدوان

دولة رئيس المجلس

دل يوافي المجلس على اجازته

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام :

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٦٣٠
المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٣ المتضمن احوالة مشروع
قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق
الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) .
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ابعت لدولتكم
طيا ب ١٠٠ نسخة من مشروع قانون تصديق
اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة
البلدان المصدرة للنفط (اوبك) مع الاسباب
الموجبة زارجو عرضه على مجلسكم الموقر
لابدء الزاي فيه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

اصوات

الى اللجنة المالية

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨
قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق
الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)
بقية ٧ ملايين دولار لمشروع البوتاس لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون
تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص
لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) بقية
٧ ملايين دولار لمشروع البوتاس لسنة ١٩٧٨)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون
والمعتودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق
الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)
صححة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة
منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون
بتنفيذ احكام هذا القانون .

صندوق الاوبك الخاص

القرار رقم ٩١ ب

مشروع البوتاس العربي

اتفاقية القرض

مع

المملكة الاردنية الهاشمية

المؤرخة في

٢ تشرين اول ١٩٧٨

الاتفاقية المؤرخة في ٢ تشرين اول ١٩٧٨ بين
المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيما بعد بـ
المقرض) والفرقاء المساهمين في صندوق اوبك
الخاص المشتركين جماعيا والمظن لاغراض هذه
الاتفاقية برئيس اللجنة التنفيذية للصندوق .

بما ان الفرقاء المساهمين في الصندوق على
علم بضرورة التعاون بين جميع البلاد النامية
ويدركون اهمية التعاون المالي بين البلاد اعضاء
الاوبك والبلاد النامية الاخرى ، قد اسسوا
الصندوق لتقديم المساعدة المالية للبلاد الاخرى
المذكورة بشروط ممتازة ، وذلك بالإضافة الى
السيول الثاقية والتعمدة الجوانب التي تسلكها
حاليا البلاد اعضاء الاوبك لتقديم المعونة المالية
للبلاد النامية الاخرى .

(ج) تعني ادارة الصندوق . مدير عام
الصندوق ، واذا انتهت وظيفته فهي اي شخص
او وكالة او سلطة توكل اليها حسب الترتيبات
المنصوص عنها في اتفاقية تأسيس الصندوق
المهمات المشار اليها في اتفاقية القرض هذه
على انها مهمات ادارة الصندوق .

(د) يعني حساب التشغيل المركزي .
حساب الصندوق المؤسس لتسهيل تمويل هذا
القرض وقروض الصندوق الاخرى التي تديرها
الوكالات الدولية ذات الصلة المالية والاقتصادية،
والمضمنة للنفقات التي تقوم بها من وقت لآخر
الوكالات التنفيذية الوطنية للصندوق من حسابات
الصندوق المحفوظة لديها .

(هـ) يعني مدير القرض . الصندوق
الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية او اية وكالة
اخرى ينفق عليها المقرض مع ادارة الصندوق .
(و) يعني القرض . القرض الممنوح بمقتضى
هذه الاتفاقية .

(ز) تعني الدولارات . علامة « د » عملة
الولايات المتحدة الامريكية .

(ح) يعني : المشروع . او البرنامج الذي
يمنح القرض من اجله كما هو موصوف في الملحق
(ا) لهذه الاتفاقية وكما يتم تعديل وصله
من وقت لآخر بالاتفاق فيما بين المقرض وادارة
الصندوق .

(ط) تعني البضائع والتجيبات
والتوريدات والخدمات اللازمة للمشروع .
وتعتبر الاشارة لكلفة البضائع
انها تشمل ايضا تكاليف استيراد البضائع
المذكورة الى اراضي المقرض .

المادة (٢)
القرض

١٢٢ :

يمنح بهذا المقتضى قرض بمبلغ سبعة
ملايين دولار (٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكي)
بواسطة الصندوق الى المقرض حسب الشروط
الدرجة في هذه الاتفاقية .

١٢٣ :

يلتزم المقرض بان يدفع مائدة بمعدل
اربعة بالمائة (٤ ٪) في السنة على راسبالقرض
المسحوب وغير المسدد من وقت لآخر .

وبما ان المقرض قد طلب المساعدة من
الصندوق في تمويل المشروع الموصوف في ملحق
(ا) لهذه الاتفاقية بمبلغ سبعة ملايين دولار
(٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكي) .

وبما ان المقرض قد طلب من بين الجهات
الاخرى ، من البنك الدولي للانشاء والتعمير
(البنك الدولي) والصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية (الصندوق الكويتي) ،
المساعدة في تمويل المشروع بمنح قرض بمبلغ
خمس وعشرين مليون دولار امريكي
(٢٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكي) وبمبلغ خمسة
وثلاثين مليون (٣٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكي)
على التوالي ، وقد تم التوقيع على اتفاقيات
القروض لها او سيتم التوقيع عليها .

وبما ان اللجنة التنفيذية للصندوق قد
وانتقت على منح المقرض قرضا بمبلغ سبعة
ملايين دولار امريكي (٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكي)
بموجب الشروط المدرجة ادناه ، ووافقت بالإضافة
لذلك على ان توكل للصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية مهمة ادارة القرض الممنوح
بمقتضى هذه الاتفاقية .

فقد اتفق الفريقان بناء على ذلك على ما يلي :

المادة (١)
تعريفات

١١١ :

تكون للمعبارات التالية حيثما ورد استعمالها
في هذه الاتفاقية المعاني التالية ، الا اذا اقتضى
النص خلاف ذلك :

(ا) يعني الصندوق صندوق الاوبك الخاص
المؤسس من قبل الدول اعضاء منظمة البلاد
المصدرة للنفط بمقتضى الاتفاقية الموقعة في
باريس في ٢٨ كانون ثاني ١٩٧٦ .

(ب) يعني الفرقاء المساهمون بالبلاد اعضاء
في الاوبك الذين هم بتاريخ التوقيع على هذه
الاتفاقية : جمهورية الجزائر الديمقراطية
والشعبية ، الاكوادور ، الجابون ، اندونيسيا ،
ايران ، العراق ، الكويت ، الجماهيرية الاشتراكية
العربية الليبية ، نيجيريا ، قطر ، المملكة العربية
السعودية ، الامارات العربية المتحدة، فينيزيلا .

هكذا من الأصيل

٢ (٣):

يلتزم المقرض بان يدفع من وقت لآخر عمولة خدمة بمعدل ثلاثة ارباع بالمائة في السنة على راسمال القرض المسحوب وغير المسدد للوفاء بتكاليف القرض .

٢ (٤):

يتوجب دفع الفائدة ومبوبات الخدمة بالدولارات كل نصف سنة في ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول كل سنة في حساب الصندوق مخصص لذلك الغرض من قبل ادارة الصندوق .

٢ (٥):

يجوز بعد ان يعلن نفاذ هذه الاتفاقية بمقتضى المادة ٧ (١) ، ان تسحب مبالغ القرض من وقت لآخر لتسديد النفقات التي تمت بعد ١ تشرين اول ١٩٧٨ او التي ستتم فيها بتعلق بالكلفة المعقولة للضائع اللازمة للمشروع والتي تول من مبالغ القرض كما هو مبين في الملحق (٢) لهذه الاتفاقية وفي اية تعديلات لذلك الملحق توافق عليها ادارة الصندوق حسب الاصول .

٢ (٦):

فيما عدا ما توافق ادارة الصندوق على خلاله ، يجوز اجراء السحوبات من القرض بالعملة التي دفعت او التي ستدفع بها النفقات المشار اليها في المادة ٢ (٥) . واذا طلب الدفع بعملة غير الدولار ، فانه يتم على اساس الكلفة الفعلية للدولار التي يتكدها الصندوق للوفاء بالطلب . وتلتزم ادارة الصندوق بان تكون وكالة المقرض في شراء العملات . ويتم اية سحوبات تتعلق بالنفقات بعملة المقرض بالدولارات حسب سعر التحويل الرسمي ، واذا لم يتوفر ذلك السعر فحسب السعر المعقول الذي تقرره ادارة الصندوق من وقت لآخر .

٢ (٧):

تقدم طلبات السحب الى مدير القرض مع نسخة لادارة الصندوق من قبل المقرض المحدد في المادة ٨ (٢) او بمقتضاها . وترفق مع كل طلب يقدم مدير القرض الوثائق والبيانات الاخرى بالشكل والمضمون المتضمن لمدير القرض انه للمقرض الحق في ان يسحب من القرض المبلغ المطلوب الذي سيسحب مستحقا للاغراض المحددة في هذه الاتفاقية فقط .

٢ (٨):

يجوز لادارة الصندوق بناء على طلب المقرض وبمقتضى اية شروط يتفق عليها بين المقرض وادارة الصندوق ومدير القرض ، ان تصدر او تفوض مدير القرض في ان يصدر بالنيابة عن الصندوق ولحسابه كمالات للبنوك التجارية لخطابات الاعتماد التي يطلبها المقرض لصالح مغاوي المشروع ، او ان يدخل في التزامات اخرى مقيدة او خاصة مع فرقاء ثالثين لدفع مبالغ تتعلق بالنفقات التي ستعمل من القرض . بمقتضى الالتزام المقيد ينتهي التزام الصندوق بالدفع حال ايقاف او الغاء القرض لاحقا . ولكن بمقتضى الالتزام الخاص لا يتأثر الصندوق بأي ايقاف او الغاء لاحق للقرض . وفي حالة اصدار التزام خاص يلتزم المقرض بان يدفع عمولة في السنة يستحق دفعها بالدولارات من وقت لآخر التزام بمعدل نصف بالمائة على راسمال الالتزام الخاص البرم وغير المسدد .

٢ (٩):

يلتزم المقرض بان يسدد راسمال القرض بالدولارات او بآلية عملة اخرى قابلة للتحويل الحر تقبل بها ادارة الصندوق بمبلغ يعادل مبلغ الدولارات المستحق حسب سعر التحويل السائد في السوق في وقت ومكان التسديد . ويتوجب ان يتم التسديد بثلاثين تسد نصف سنوي اعتبارا من ١٥ تشرين اول ١٩٨٣ بعد مدة سماح حتى ذلك التاريخ . ويبلغ كل قسط مائتين وثلاثين الف دولار (٢٣٠.٠٠٠ دولار) فيها عدا القسط الاخير وهو القسط الثلاثين الذي يبلغ ثلاثمائة وثلاثين الف دولار (٣٣٠.٠٠٠ دولار) ويتوجب تحويل جميع الاقساط المذكورة في تاريخ التسديد الى حساب التشغيل المركزي للصندوق او لاي حساب اخر تابع للصندوق حسب طلب ادارة الصندوق للمقرض .

٢ (١٠):

(١) يلتزم المقرض بان يضمن ان لا يكون لاي دين خارجي الاولوية على هذا القرض ممي تخصيص او تحقق او توزيع النقد الاجنبي الذي يكون تحت ابرة المقرض او لمنعته . ولهذا القرض اذا رتب اي امتياز على اية موجودات عامة (كما ورد تعريفها فيما بعد) كضمان لاي

اتفاقيات ترويضها التي وقعت او ستوقع مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الكويتي للتمويل الجزئي للمشروع ، وتعتبر الاشارة للبنك والصندوق المذكورين في المواد المذكورة وكأنها اشارة للصندوق لاغراض هذه المادة .

٢ (٢):

يلتزم المقرض بان يعيد اقراض اموال القرض لشركة البوتاس العربية بمقتضى اتفاقية قرض مرمي تقنع بها ادارة الصندوق .

٢ (٣):

يلتزم المقرض بان يتشاور مع ادارة الصندوق قبل ان يتفق مع الصندوق الكويتي على تعديلات للشروط المتعلقة بتنفيذ او ادارة المشروع كما هو مشار اليه في المادة ٣ (١) في تاريخ هذه الاتفاقية . ولا تعتبر تعديلات كالمذكورة انها تكون جزءا من هذه الاتفاقية بدون موافقة ادارة الصندوق المسبقة .

٢ (٤):

اتفارا بالدور الذي يقوم به مدير القرض في الاشراف على تنفيذ المشروع بها في ذلك دراسة عقود المشروع والموافقة عليها والموافقة على المشتريات وطلبات السحب ، يلتزم المقرض بان يتعاون كليا مع مدير القرض لضمان تحقيق اهداف المشروع ، ويلتزم من وقت لآخر :

(١) بان يتبادل الراي مع مدير القرض فيما يتعلق بتقديم المشروع والمنافع المتحققة منه وتنفيذ التزامات المقرض بمقتضى هذه الاتفاقية وكذلك الامور الاخرى المتعلقة باهداف القرض .

(٢) بان يبلغ مدير القرض فورا باي ظرف يعيق او يهدد بان يعيق تقدم المشروع او تنفيذ المقرض لالتزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة (٤)
الاعفاءات

(١) ٤:

تكون هذه الاتفاقية واية اتفاقية لاحقة لها بين الفرقاء خالصة من اية ضمانات او مروضات او رسوم تفرض من قبل المقرض او في اراضيه على ابرام او تسليم او تسجيل هذه الاتفاقية او فيما يتعلق بذلك .

٢ (٢) ٤:

دين خارجي ، مما ينتج عنه او يمكن ان ينتج عنه اولوية لمنفعة دائن الدين الخارجي في تخصيص او تحقق او توزيع النقد الاجنبي ، فان الامتياز المذكور وبدون كلفة على الصندوق يجب ان يضمن بشكل مساو ونسبي راسمال وعمليات القرض ، ويترتب على المقرض عندما يمنح الامتياز المذكور او يسمح بمنحه ان يشترط اشتراطا صريحا للقرض المذكور ، الا انه اذا تعذر لاسباب مستورية او اسباب قانونية اخرى الوفاء بذلك الشرط فيما يتعلق باي امتياز يمنح على موجودات الدوائر السياسية او الادارية التابعة للمقرض ، فانه على المقرض فورا وبدون اية كلفة على الصندوق ان يضمن راسمال وعمليات القرض بامتياز مماثل على موجودات عامة اخرى تقتنع بها ادارة الصندوق .

(ب) لا ينطبق الالتزام السابق على :

(١) اي امتياز يمنح على الاموال عند شراءها لمقط لضمان دفع ثمنها ، او .

(٢) اي امتياز ينشأ خلال العمليات المصرفية العادية لضمان دين يستحق خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخه .

(ج) تعني الموجودات العامة . كما ورد استعمالها في هذه السادة موجودات المقرض ودوائره السياسية او الادارية واية هيئة يملكها المقرض او تكون تحت امرته او تشمل لحسابه او منفعة هو او اي من الدوائر المذكورة ، بها في ذلك موجودات الذهب او غيره من النقد الاجنبي يكون في حوزة اية مؤسسة تقوم باعمال بنك مركزي او صندوق لتثبيت النقد او الاعمال المشابهة لحساب المقرض .

(١١) ٢:

ينتهي حق المقرض في السحب من اموال القرض في ٣١ تشرين اول ١٩٨٢ او اي تاريخ لاحق يطلبه المقرض وتوافق عليه ادارة الصندوق

المادة (٣)
تنفيذ المشروع ، الشراء

(١) ٣:

يلتزم المقرض بان يجمع شركة البوتاس العربية (المشار اليها فيما بعد بـ شركة البوتاس) لتتم تجاه الصندوق بجميع الشروط المتعلقة بتنفيذ وادارة المشروع التي قبل بها المقرض لسي

هكذا من المجهول

٤ (٢) :

يدفع راسمال القرض وموائده وعمولات خدماته بدون اي حسم أو تكاليف أو قيود من أي نوع كان يرضها المقترض أو تفرض في اراضيها.

٤ (٢) :

على المقترض أن يعتبر جميع وثائق الصندوق وسجلاته ومراسلاته وما شابه ذلك مكتوبة ، إلا إذا وافقت إدارة الصندوق على خلاف ذلك .

المادة (٥) الأسراع في الاستحقاق الإيقاف والالغاء

٥ (١) :

إذا حصل أي من الأحداث التالية واستمر للبدلة المحددة ادناه ، فإنه يجوز لإدارة الصندوق في أي وقت لاحق خلال استمرار الحادث المذكور أن تمنع بأشعار للمقترض أن راسمال القرض غير المسدد حينئذ قد أصبح مستحقا ويتوجب دفعه فوراً مع عمولات الخدمة عليه ، وفي تلك الحالة يصبح رأس المال مع جميع العمولات مستحقاً وواجب الدفع فوراً .

(أ) أن يحصل تخلف ، ويستمر لمدة ثلاثين يوماً ، في دفع أي قسط من رأس المال أو عمولات خدماته بمقتضى هذه الاتفاقية أو بمقتضى أية اتفاقية قرض آخر حصل المقترض أو سيحصل بموجبها على قرض من الصندوق .

(ب) أن يحصل إخلال في تنفيذ أي التزام آخر للمقترض بمقتضى هذه الاتفاقية أو اتفاقية المشروع إذا كانت هناك اتفاقية كذلك ، واستمر ذلك الإخلال لمدة ستين يوماً بعد إعطاء إشعار بذلك من قبل إدارة الصندوق أو مدير القرض للمقترض .

٥ (٢) :

يجوز للمقترض بأشعار منه لإدارة الصندوق أن يلغي أي مبلغ من القرض لا يكون المقترض قد سحبه قبل إرسال الإشعار المذكور . وإدارة الصندوق بأشعار منها للمقترض أن توقف أو تنهي حق المقترض في السحب من القرض إذا حصل أي من الأحداث المذكورة في المادة ٥ (١) ، (أ) ، (ب) أو إذا توقف أو انقضى حق المقترض من السحب بموجب شروط ترويض البنك الدولي

والصندوق الكويتي المشار إليها في مقدمة هذه الاتفاقية أو إذا نشأت ظروف غير طبيعية تجعل من غير المحتمل إنجاز المشروع أو اقتدار المقترض على تنفيذ التزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية .

٥ (٣) :

على الرغم من الأسراع في استحقاق القرض بمقتضى المادة ٥ (١) أو الفقرة بمقتضى المادة ٥ (٢) ، يستمر نفاذ جميع أحكام هذه الاتفاقية فيما عدا ما ورد عليه نص خاص في هذه المادة .

٥ (٤) :

لا ينطبق أي إلغاء أو إيقاف على المبالغ التي تكون خاضعة للالتزام خاص إبرم بمقتضى المادة ٢ (٨) فيما عدا ما ورد عليه نص خاص في الالتزام المذكور .

٥ (٥) :

ينطبق أي إلغاء بطريقة نسبية على الاستحقاقات المتعددة من مبلغ راسمال القرض التي تقع بعد تاريخ الإلغاء المذكور .

المادة (٦)

التنفيذ ، إنهاء الصندوق ، التحكيم

٦ (١) :

تكون حقوق وواجبات الفرقاء في هذه الاتفاقية صحيحة وقابلة للتنفيذ طبقاً لشروطها وعلى الرغم من أي قانون محلي يخالف ذلك . ولا يحق لأي فريق في هذه الاتفاقية في أي ظرف أن يتقدم بأي ادعاء بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير قابل للتنفيذ لأي سبب كان .

٦ (٢) :

تلتزم إدارة الصندوق بأن تبلغ المقترض فوراً عندما يتخذ أي قرار لانتهاء التكوين الحالي لإدارة الصندوق أو لحل الصندوق طبقاً لاتفاقية إنشاء الصندوق . وفي حالة الانتهاء أو الحبل المذكور ، تبقى اتفاقية القرض هذه نافذة وعلى إدارة الصندوق أن تشمر المقترض بأية ترتيبات بديلة لتسديد القرض تشير بها السلطة المختصة في الصندوق في هذه الحالة .

٦ (٣) :

يلتزم الفرقاء في هذه الاتفاقية بأن يحاولوا التسوية لجميع النزاعات أو الخلافات فيما بينهم

الذي ترسل فيه إدارة الصندوق إلى المقترض إشعاراً بقبولها للبيئة اللازمة بمقتضى المادتين ٧ (٢) و ٧ (٣) .

٧ (٢) :

يلتزم المقترض بأن يزود إدارة الصندوق بالبيئة الكافية أن :

(أ) إبرام وتسليم هذه الاتفاقية واتفاقية القرض الفرعي المشار إليها في المادة ٣ (٢) قد تم التفويض بها والمصادقة عليها حسب الأصول وحسب المتطلبات الدستورية للمقترض ، و (ب) اتفاقية القرض مع الصندوق الكويتي للتحويل الجزئي للمشروع قد أعلن نفاذها في نفس الوقت مع نفاذ هذه الاتفاقية .

٧ (٣) :

تمشيا مع أحكام المادة ٧ (٢) يلتزم المقترض أيضاً بأن يزود إدارة الصندوق بشهادة صادرة عن وزير العدل (أو النائب العام أو الدائرة القانونية ذات الصلاحية في الحكومة) تبين أن هذه الاتفاقية واتفاقية القرض الفرعي قد تم التفويض بها والمصادقة عليها حسب الأصول من قبل المقترض ويرتبان التزاماً ملزماً للمقترض حسب شروطها .

٧ (٤) :

إذا لم توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ حتى ٣١ كانون أول ١٩٧٨ ، فإن هذه الاتفاقية وجميع التزامات الفرقاء بموجبها تصبح منتهية إلا إذا قررت إدارة الصندوق بعد الأخذ بعين الاعتبار أسباب التأخير ، تاريخاً لاحقاً لأغراض هذه المادة .

٧ (٥) :

عندما يتم تسديد كل راسمال القرض ودفع الفوائد وجميع العمولات المستحقة على القرض، تنتهي هذه الاتفاقية وجميع التزامات الفرقاء بموجبها فوراً .

المادة (٨)

الإشعارات ، التمثيل ، التعديلات

٨ (١) :

يتوجب أن يكون أي إشعار أو طلب يلزم أو يسمح به بمقتضى هذه الاتفاقية خطياً . ويعتبر الإشعار أو الطلب المذكور أنه قد تم إعطاؤه أو تقديمه إذا تم تسليمه باليد أو بالبريد

والناشئة عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها . وإذا لم يكن بالإمكان تسوية النزاع أو الخلاف ودياً فإنه يحال إلى التحكيم بواسطة هيئة التحكيم المنصوص عنها فيما بعد :

(أ) يجوز بدء إجراءات التحكيم من قبل المقترض ضد إدارة الصندوق وبالعكس . وفي جميع الحالات تبدأ إجراءات التحكيم بأشعار من الفريق المشتكى إلى الفريق الآخر .

(ب) تكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين يتم تعيينهم على الوجه التالي : محكم من قبل الفريق المشتكى والثاني من قبل الفريق الآخر والثالث (الذي يسمى فيما بعد بـ الفيلصل) يعين بالاتفاق بين المحكمين . وإذا تخلف الفريق الآخر عن تعيين محكم خلال ثلاثين يوماً بعد الإشعار يبدأ إجراءات التحكيم . فإنه يتم تعيين ذلك المحكم من قبل رئيس محكمة العدل الدولية بطلب من الفريق الذي بدأ الإجراءات . وإذا لم يتفق المحكمان على الفيلصل خلال ستين يوماً بعد تاريخ تعيين الحكم الثاني ، فإن ذلك الفيلصل يعين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية .

(ج) تجتمع هيئة التحكيم في الزمان والمكان اللذين يحددهما الفيلصل . وتقرر هيئة التحكيم ذلك أين ومتى تجتمع . وتقرر هيئة التحكيم في جميع المسائل الإجرائية والمسائل المتعلقة بصلاحياتها .

(د) تتخذ جميع قرارات هيئة التحكيم بأغلبية الأصوات . ويكون قرار الهيئة الذي يمكن أن يتخذ بالرغم من تخلف أي من الفريقين نهائياً وملزماً للفريقين في إجراءات التحكيم .

(هـ) يتم إبلاغ أي إشعار أو إجراء فيما يتعلق بأية إجراءات بمقتضى هذه المادة أو فيما يتعلق بأية إجراءات لتنفيذ أي قرار يتخذ بمقتضى هذه المادة ، بالطريقة المنصوص عنها في المادة ١١٨ .

(و) تقرر هيئة التحكيم الطريقة التي يتحمل بها كل من فريقي النزاع أو كلاهما تكاليف التحكيم .

المادة (٧)

تاريخ النفاذ ، إنهاء هذه الاتفاقية

٧ (١) :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول في التاريخ

هكذا من الأشهر

أو بالتطراف أو بالتكس إلى الفريق الذي يتوجب إعطاؤه أو تقديمه إليه ، وإلى عنوان الفريق المحدد ادناه أو أي عنوان آخر يحدده الفريق خطيا للفريق الذي يعطي الأشعار أو يقدم الطلب المذكور .

٨ (٢) :

يجوز أن يتخذ أي إجراء يلزم أو يسمح به كما يجوز أن تبرم أية وثائق تلزم أو يسمح بها بمقتضى هذه الاتفاقية بالنسبة عن المقترض بواسطة رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض أو أي شخص آخر يفوضه بذلك خطيا .

٨ (٣) :

يجوز أن تتم الموافقة على أية تعديلات لاحكام هذه الاتفاقية بالنسبة من الصندوق بواسطة رئيس لجنة إدارة الصندوق . وبالنسبة عن المقترض بوثيقة خطية يوقعها بالنسبة عنه الممثل المحدد في المادة ٨ (٢) أو بمقتضاها ، شريطة أن يكون التعديل في رأي الممثل المذكور معقولا في الظروف الملحة ولا يزيد من التزامات المقترض بمقتضى هذه الاتفاقية زيادة أساسية . ويجوز لإدارة الصندوق أن تقبل توقيع الممثل المذكور على أي وثيقة كالتوثيق المذكورة كبنية نهائية على أنه من رأي المقترض أن التعديل أو التوضيح المطلوب في الوثيقة المذكورة لن يزيد من التزامات المقترض بمقتضى هذه الاتفاقية زيادة أساسية .

٨ (٤) :

يتوجب أن تكون أية وثيقة تقدم بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية . ويتوجب أن ترفق مع الوثائق بآلة لغة أخرى ترجمة لها باللغة الإنجليزية مصدق عليها على أنها ترجمة موافق عليها وتعتبر الترجمة الموافقة عليها هذه بينة نهائية بين مرقاء هذه الاتفاقية . وشهادة على ذلك تام الفرقاء بواسطة ممثلهم المفوضين حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية وتسليمها في بيئنا على ست نسخ باللغة الإنجليزية تعتبر كل منها أصلية وينتس الاثر والمفعول ، وذلك في اليوم والسنة المذكورين في صدر هذه الاتفاقية .

عن المقترض

التوقيع

الاسم : الدكتور هنا عودة
رئيس المجلس القومي للتخطيط

العنوان : المجلس القومي للتخطيط

ص.ب ٥٥٥

عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

تلفراف : عمان

تلكس :

عن الفرقاء المساهمين في صندوق الاوبك :

التوقيع

الاسم : الدكتور ابراهيم ف. ي. شحاتة

المدير العام

(بالنسبة عن رئيس لجنة الإدارة)

العنوان : صندوق الاوبك الخاص

ص.ب ٩٩٥

١٠١١ - نيبينا (١)

النمسا

تلفراف :

تلكس :

الملاحق

الملاحق (١) : وصف المشروع

الملاحق (٢) : تخصيص القرض

الملاحق (٣) : جدول التسديد

الملاحق (١)

وصف المشروع

مشروع البوتاس العربي

المملكة الأردنية الهاشمية

يشمل المشروع العناصر التالية :

١) بناء السدود

٢) نظام تزويد وتحويل مياه البحر المالحة

نظام تزويد مياه البحر المالحة

نظام تحويل مياه البحر المالحة

تزويد مياه البحر المالحة الموقت

٣) تزويد المياه ، الطرق المؤدية ، وغيرها

نظام تزويد المياه

الطرق المؤدية

التوزيع الكهربائي .

التأهيل مكاتب الإدارة والاعمال المدنية

المتنوعة

٤) المصفاة

الآليات والتجهيزات

التوزيع الكهربائي والاضاءة

العزل وتحديد الانابيب

مباني المصفاة

اعمال الموقع

النظام وتوليد الكهرباء والنقل	محطة التوليد واعمال الموقع
التجهيزات	٦) البلدة
النقل والتوزيع الكهربائي	٧) تركبات البوتاس
العزل وتحديد الانابيب	٨) هندسة وإدارة المشروع

الملاحق (٢)

تخصيص القرض

يتوجب أن تستعمل أموال القرض لتسديد جزء من النفقات الأجنبية على الاعمال المدنية حسب العناصر التالية ، الا اذا اتفق على غير ذلك بين المقترض وإدارة الصندوق .

الفصل	كامل النفقات بالتقديرات الأجنبية	المبلغ الممول من القرض (بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية المغطاة من اموال القرض
بناء السدود	٤١٦٠٠		
نظام تزويد وتحويل			
مياه البحر المالحة	١٩٧٠٠		
تزويد المياه ، الطرق المؤدية	١٠١٠٠		
المجموع الفرعي	٧١٤٠٠		
نفقات طارئة	٢٢٠٠	٧٠٠٠	٧٠٥
المجموع الإجمالي	٦٣٤٠٠	٧٠٠٠	

تعني عبارة النفقات الأجنبية كما ورد استعمالها اعلاه النفقات بعملية بلد غير بلد المقترض من أجل البضائع والخدمات المزودة من أراضي أي بلد غير بلد المقترض .

٣ - على الرغم من النسبة المئوية المخصصة للصندوق المذكورة اعلاه ، اذا قدرت إدارة الصندوق بشكل معقول أن مبلغ القرض لن يكفي لتمويل النسبة المئوية المذكورة ، فانها تخفف من النسبة المئوية المطبقة حينئذ على تلك النفقات لكي يضمن الاستقرار في السحب حتى تتم جميع النفقات بموجبها .

الملاحق (٣)

جدول التسديد

تاريخ التسديد	المبلغ المستحق	معبرا عنه بالدولارات الأمريكية	١٥ تشرين أول	١٥ نيسان
١٩٨٣	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩١
١٩٨٤	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩١
١٩٨٤	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٢
١٩٨٥	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٢
١٩٨٥	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٣
١٩٨٦	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٣
١٩٨٦	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٤
١٩٨٧	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٤
١٩٨٧	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٥
١٩٨٨	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٥
١٩٨٨	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٦
١٩٨٩	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٦
١٩٨٩	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٧
١٩٩٠	٢٢٠٠٠٠	١٥ تشرين أول	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٧
١٩٩٠	٢٢٠٠٠٠	١٥ نيسان	٢٢٠٠٠٠	١٩٩٨

هكذا من الأجل

تم تعريب هذه الاتفاقية بمعرفتي

دولة رئيس المجلس

الى اللجنة المالية

اصوات

مالية ، مالية ، موافقة

السيد الامين العام

(- تلاوة الاقتراحات الواردة .

- ١ -

الاقتراح رقم - ٦ - المؤرخ في ١٢/١٢/٧٨
والمقدم من السيد سليمان اريمية بشأن عدم
الغاء مستشفى عمان العسكري في ماركا .

اقتراح رقم (٦)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
مقدمه العضو سليمان اريمية :
تحية طيبة وبعد ،

لما كان مستشفى عمان العسكري في ماركا
من اوائل المستشفيات بالملكة الاردنية الهاشمية
وبمنطقة متوسطة ، ويقدم خدمات جليلة
للمواطنين في منطقة عمان الشرقية .

وتبين الان بان النية تتجه لانقاذ الامر
الذي يلحق اضرار بالوطنين فانه انشاء
دولتكم بابقائه او تاجيله حتى تجد وزارة الصحة
البديل .

كلي ثقة بتجاوب دولتكم بهذه الناحية
الانسانية .

وتفضلوا دولتكم بقبول ثائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سليمان اريمية

السيد سليمان اريمية

دولة الرئيس ، لو سمحت لي اريد ان اتكلم
كلمة حول الموضوع .

السيد سليمان اريمية

دولة الرئيس ، الاخوة والاخوات الزملاء
ان المنطقة الشرقية من العاصمة بمساحتها

الشاسعة وكثافة السكان الكبيرة ، تحتم علينا
جهما النظر الى هذه المنطقة نظرة حيوية
خاصة وانها منطقة تتمتع بمميزات كثيرة ، حيث
الصناعات بكافة انواعها وحيث هي المنطقة الاكثر
انتاجية وبها مرافق حيوية هامة وبها المطار
وسواه .

ومن المؤسف حقا انها اقل المناطق حظا من
الخدمات الصحية وغيرها ولم تنال حقه
من العناية والمسؤولين وخصوصا من وزارة الصحة وامانة
العاصمة وتفضل جلالة الحسين في احدى زيارته
لامانة العاصمة حيث لمس الامور واوعده حفظه
الله للمسؤولين ببناء منطقة عمان الشرقية
بالرعاية والاهتمام وتنسيق الفجوة بين المناطق
الراقية والمرغوة المناطق الاخرى الفقيرة فسي
خدماتها الضرورية .

ولا بد لي في هذه الحالة ان اتحدث عن
جانب هام من مناطق عمان الشرقية وهو الجانب
الصحي والخدمات الصحية . واود ان اذكر
وعلى سبيل المثال في منطقة الهاشمي الشمالي
والجنوبي والمحطة والنصر وماركا الجنوبية
والشمالية باحيائها الكثيرة وشمل الاحياء المحيطة
بها وصولا الى الزرقاء لا يوجد مركز صحي
يستوى العمل المطلوب ، حيث يوجد في هذه
المنطقة مستشفى نعتز به الا وهو المستشفى
العسكري في ماركا ، وهذا المستشفى له في قلب
المواطن في المناطق التي ذكرتها محبة وجفرة ،
وكم من روح ساهم اطباء هذا المستشفى بانقاذها
وكم من مواطن تعرض لحوادث في طرق الموت
المؤدية من الزرقاء الى عمان ، كان المستشفى
العسكري الملجأ الوحيد لهم .

انني اناشد كافة الضمائر الحية فسي
حكومتنا الرشيدة والمجلس الكريم وسيادة القائد
العام وضع حد لذلك .

تصوروا ايها الاخوة والاخوات لو ان حادث
اصطدام وقع في تلك المنطقة لا حد المواطنين وهو
مصاب بنزيف وتم نقله على سبيل المثال الى
مستشفى البشير في الاشرافية هل تصوروا ان يصل
حيا في ظل سفر المواصلات على طريق المحطة
او ينفذ الطرق المؤدية الى مستشفى البشير .

ارجو التفضل بعرض اقتراحي على المجلس
الكريم للتفضل بالموافقة عليه واحالته للحكومة
الموقرة .

ان المزارعين في الاردن نظرا لسوء حالتهم
المادية يأمس الحاجة الى دعم الحكومة والمسؤولين
وخاصة بعد تعرضهم لسوء الموسم الزراعي ما
يقارب الاربع سنوات . لذلك فانني اقترح تقديم
البذار الى المزارعين كقروض تسترد بعد الحصاد
وقد يقول البعض ان المنظمة التعاونية تقدم
ذلك ، والحقيقة ان المنظمة لا تقدم البذار الا في
القرى التي يتواجد فيها جمعيات تعاونية والمعلوم
ان الكثير من القرى في الوقت الحاضر لا يوجد
بها جمعيات تعاونية .

واقبلوا ثائق الاحترام ،

عضو المجلس

الدكتور محمد عضوب الزين

الدكتور محمد عضوب الزين

اذا سمح دولة الرئيس ، يعرف الكثير
ان الاردن بالذات ، اصيب بخطر منذ سنوات
واولى ضرورات ريف الاردن من الناحية الزراعية
والثروة الحيوانية وان اقتراحي هذا ، اردت فيه
ان يقدم البذار الى اخواننا المزارعين وخاصة
المناطق التي لا يتواجد فيها جمعيات تعاونية
قد يقول البعض ان المنظمة التعاونية والكل يعلم
والحقيقة ان المنظمة التعاونية تقوم بجهود مشكورة
عليها ، ولكن اردت ان يكون معالي وزير الزراعة
في الصورة ، ليبيدي رايه ، وليكون عوننا لاخوانه
المزارعين .

دولة رئيس المجلس

ايضا بالنظر لسقوط الامطار ، وتوهم البذار
ولعدم تحويله لاية لجنة بالمجلس ، يحول هذا
الاقتراح الى الحكومة .

اصوات

موافقة ، للحكومة .

السيد سالم بن نجاد

بالنسبة لاسعار الملق ، الحقيقة عندنا
في عمان المواطن هناك حالته المادية سيئة والطن

امل من حكومتنا الرشيدة مساعدتنا بايقاف
الغاء هذا المستشفى او تاجيله حتى ايجاد البديل
عنه .

واضرع الى الله ان يوفقنا جميعا لما فيه
خير وعزة بلدنا في ظل قائد مسيرتنا الحسين
اللدني وولي عهده المحبوب .

وكم من منتفع سواء كان في سلك قواتنا
السلحة او من المتقاعدين وهم اعداد كبيرة او من
المواطنين يلجأون الى هذا المستشفى اليوم
نسمع ان هناك قرارا بالغاء هذا المستشفى
نشاهد الان ان هناك تقليص من نشاطاته
وتخفيض من عدد الاطباء والمعدات في المستشفى
العسكري الذي يعتبر بحق انه بمركز ممتاز
ومتوسط ويخدم مناطق كثيرة .

من هنا فانني باسمي وبالنسبة عن سكان
مناطق عمان الشرقية اناشد دولة رئيس الوزراء
والدفاع ومعالي وزير الصحة وسيادة القائد
العام والحكومة الموقرة النظر لهذا الموضوع
نظرة مسؤولة وعدم الغاء هذا المستشفى قبل
ايجاد بديل عنه لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين
وعدم حرمان هذه المنطقة من ابسط الحقوق
وهي المعالجة والعناية الصحية .

دولة رئيس المجلس

يحول الى الحكومة

الجميع :

موافقة .

- ب -

السيد الامين العام

الاقتراح رقم - ٧ - المؤرخ في ١٢/١٢/٧٨
المقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين
بشأن تقديم البذار للمزارعين كقروض تسترد بعد
الحصاد .

اقتراح رقم (٧)

اقتراح مقدم من العضو الدكتور

محمد عضوب الزين

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقدم

هكذا من الأهل

الواحد يكلف على المواطن ٥٣ ديناراً فأرجو الحكومة ان تنظر في مساعدة المواطنين هناك وان سعر العلف لا يزال غالى ومرتفع ، فإذا أمكن ان ينظروا لهؤلاء الناس بعين العطف .

دولة رئيس المجلس
شكراً .

السيد الأمين العام
٥ - انتخاب عضو للجنة الاجتماعية بدلا عن العضو المستقيل
السيد محمد عبيدات

اللجنة الاجتماعية بحاجة الى رجل قانوني وانني اقترح تسمية الاستاذ طاهر ،
الجميع :

موافقة . (اصوات . . مبروك)

دولة رئيس المجلس
نهني، الاستاذ طاهر على العضوية وعلى الثقة ، ولنكمل الجدول .

السيد الأمين العام
٦ - تلاوة مشروع توصيات لجنة الصياغة حول السياسة الداخلية

دولة رئيس المجلس

أود ان اذكر المجلس الكريم بان لجنة الصياغة لم ترحل عن المجلس حول النقاط الواردة في مناقشة السياسة الداخلية . قد اجتمعت عدة مرات وقد تكلفت كل رئيس لجنة وكل عضو في هذه اللجنة والاعضاء الآخرين ، وقد تقرر بعد دراسة جادة وجد ان تقتصر الدراسة على النقاط الاساسية والرئيسية والتي كانت موضع اهتمام اكثريه الاعضاء ، اما التفاصيل فيها يتصل الموازنة ، كل عضو يستطيع ان يغطي اي نقطة ، بان تلتزم فيها يقدمه الحكام الاداريين في الحكم المحلي من مقترحات حول الخدمات بشكل مفصل وايضا في مناسبات قادمة وخصوصا عند تقديم الموازنة ، كل عضو يستطيع ان يغطي اي نقطة ، ولذلك تجري لجنة التوصيات فيها النقاشات الاساسية والمتركات العامة في مفهومها للامور التي خلطت خلال مناقشة السياسة الداخلية لذلك ارجو بعد تلاوتها ان يصل المجلس الى قرار بها واترارها لتحويلها الى الحكومة وستتابعها من خلال حوار دائم ومن خلال مسؤولية المجلس .

السيد محمود الشريف

دولة الرئيس ، لاحظت في جدول الاعمال ان البند المدرج لهذا الموضوع يقول (تلاوة مشروع توصيات لجنة الصياغة بين قوسين) نعين موعد للمناقشة ، يسمح بالمناقشة الان ؟
دولة رئيس المجلس
هذا خطأ مطبعي .



الدكتور خليل السالم

مقرر لجنة الصياغة
مشروع توصيات لجنة الصياغة حول السياسة الداخلية

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

حضرات الاخوات والاخوة المحترمين

ان الدور الذي انيط بلجنة الصياغة دور مسير ، ان رمى الى استعراض جميع الاراء والمقترحات التي طرحت في المناقشة العامة لسياسة الحكومة الداخلية والى تلخيصها في كلمة موجزة .

ومن البديهي ان الاتي هذه الكلمة بجميع التصورات والتوصيات التي مبر عنها المساهمون في المناقشة حقها من العناية والاعادة . من هنا

والبحث الاعبق لبلوغ الاجماع او شبه الاجماع في الرأي . وسبيلنا الاوحد والامل لبلوغ هذه الغاية هو تعميم مبدأ الشورى على جميع المستويات ، واشراك المواطن في صنع القرار ابتداء بمؤسسات الحكم المحلي ، وتوثيق العلاقة الجدية بين المجلس والحكومة ، والمزيد من البحث الاصيل من خلال الحوار الدائم بينهما في المجلس او في لجانته مشتركة . وهذا ما نؤمن به وما ندعو اليه بحرارة وقوة ، ونأمل ان تلبس الحكومة والمجلس هذه الدعوة بانفتاح من العقل والقلب .

السيد أمين شقير

دولة رئيس المجلس ، الحقيقة ، بالفترة الاولى على الصفحة الثانية ، تصحيحات لغوية انما اقترح تشطب المشاركة الشعبية لمدة طويلة عن المشاركة . . . كل هذه الاشياء . بعض المثلين لم يشتركوا ، لانه الحقيقة المشاركة الشعبية جاءت بعد طويلة .



السيد احمد الطراونة

تشطب المشاركة الثانية .

وفي اول الفقرة الثانية بدل كلمة المساهمون المشتركين او المشاركون بالمناقشة ، في اخرها وردت كلمة علة الكلمة ، ارجو ان تشطب لان علة الكلمة موجودة بالمجلس ولا ضرورة لذكرها . المروض انها بوجودها انا تصدي ان الكلمة تذكر عندما يكون هناك مصاد لها . فنحن نتجرم عن هذا المجلس بان لديه علة الكلمة ، ويمكن ان

كان لا تد من الاختصار والاقتصار على بعض الامور الاساسية التي تشغل اذهان المواطنين وتخطى باهتمام الشعب وتتصل بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية والعدالة الاجتماعية، وكرامة الانسان .

ولقد كانت مناقشة السياسة الداخلية للحكومة في هذا المجلس فرصة قيمة للحوار والتشاور ، وتقييم الانجاز وتوجيه المسيرة، كما كانت خطوة واسعة على طريق اشراك المواطن في حل المسؤولية والاسهام في اتخاذ القرار . وكما اتسم بيان دولة رئيس الوزراء وردته وبيانات اصحاب المعالي الوزراء ومشاركاتهم ، بالجدية والموضوعية وتشددان المصلحة العامة ، كذلك قدمت اسمت كلمات اعضاء المجلس ومناقشتهم بالقدر نفسه من الرصانة وعفة الكلمة وشرف القصد . واذا كان الحكم امانة ومسؤولية كذلك فلان الشورى امانة ومسؤولية وقد تجلنا في تلك المناقشة الطويلة على اجمل صورة واروع مثال .

صوت

الاصح عن الساحة الاردنية

السيد أمين شقير

دولة الرئيس ، نحن سوف نناقش الان فقرة فقرة او اننا سنسبع البيان ثم نجري المناقشة .

السيد احمد الطراونة

الاصح ان نناقش فقرة فقرة .

الدكتور خليل السالم

وبعد غياب الجو الديمقراطي في مناقشة سياسة الحكم الداخلية على الساحة الاردنية ، وبعد غياب المشاركة الشعبية لمدة طويلة عن المشاركة في رسم السياسة العامة للبلد ، وعن وضع التشريعات وصنع القرارات ومراقبة التنفيذ ، كان من الطبيعي ان يزداد عدد المشكلات التي تثير قلق المواطن وتخطى باهتمام المجلس . وكان من الطبيعي ايضا ان تلتقي الاراء او ان تتباعد ، وان تتفق الاجتهادات او تختلف .

ولم يتجل هذا الخلاف في الرأي بين المجلس والحكومة فحسب ولكنه تجلى في حالات كثير فبين وجهات نظر الاعضاء انفسهم ، ذلك اننا جميعا نصدر في التصدي للمشكلات وتحليل اسبابها وابعادها وطرح الحلول لها ، عن قيم وخبرات وحقائق متعددة لم يتح لها بعد التفاعل الحر

هكذا من الأهل

يكون القصد والمفروض أنها موجودة أصلاً فلا داعي لذكرها .

السيد محمد عبيدات

أنا أرى لا يوجد مانع في بقاها وذلك للتأكيد

اصوات

تبقى ، تبقى

الدكتور محمد ربيع

في الصفحة الثانية السطر الثاني الإبتداء

على وليس عن ، والأصح على .

السيد عبد المجيد الشريدة

في الصفحة الثانية ، كلمة بعد غياب الجو

الديمقراطي ، في مناقشة سياسة الحكم في مناقشة

ليش قلنا غياب في المناقشة ان هذه الجلة تمن

فيها ، هو مجلس النواب حل ، والجو الديمقراطي

لم يغيب ، انما المشاركة .

دولة رئيس المجلس

غاب عن مناقشة ، يعني انقطع .

المؤسسة الديمقراطية حلت مجلس النواب

انحـل .

السيد احمد الطراونة

الحقيقة أنا اشرك الاخ عبد المجيد في

وجهة نظره ، بالرغم من عدم وجود مجلس نواب

لكن احكام الدستور كانت تغطي غياب هذا

المجلس . فالجو الديمقراطي المفروض انـه

موجود : فلو قلنا هنا بدل غياب الجو

الديمقراطي وبعد غياب المراتبة لمناقشة سياسة

الحكم ، الذي غاب هو المراتبة ولكن الديمقراطية

لم تغيب لان احكام الدستور كانت تعوض نـة عن

فئة او سلطة عن سلطة ، بموجب احكام الدستور

فمن حيث المبدأ الجو الديمقراطي ، المراقبة

وليست ديمقراطية ، لان مجلس النواب كان

رقبياً ، الآن نحن في وضع حتى قبل مجيء هذا

المجلس ، حتى بين الفترة التي حل فيها المجلس

ومجيء هذا المجلس ، كانت هناك فترة الواتع

البلد كل في وضع ديمقراطي لان الوضع

دستوري ، انما الذي غاب هو المراتبة ، نفس

فرق بين الجو الديمقراطي ، لم يمر على بلدنا

وضع غير ديمقراطي ، انما مر علينا وضع لم يكن

فيه مراقبة . لذلك نضع جو المراتبة فقط .

السيد طاهر حكمت

أنا اعتقد ان العبارة كما وردت سليمة

وتؤدي المطلوب، المقصود فيها ان الجو الديمقراطي لم يغيب كلية عن الساحة الاردنية وانما غاب فقط عن الجزء المتعلق منها في مناقشة سياسة الحكم وهذا المعنى تؤيد العبارة على اكمل وجه اذا قمنا باستبدال ال كلمة في ب عن ولذلك تبقى العبارة في مكانها .



السيد جودت السبول

اعتقد من دراسة ما اوضحه الزميل طاهر

ان المعنى بالغياب ، هي المشاركة الشعبية

بسبب حل مجلس النواب ، عادت بقيام هذا

المجلس لذلك أؤيد بقاها مع استبدال كلمة

في ب عن .



السيد عبد المجيد الشريدة

إذا قصد بالمشاركة الشعبية والجـو

النيابية تعطي جميع المعاني التي جاء بها الاخوة الحياة النيابية هي شعبية .

السيد محمد علي بدير

الحقيقة انني على اقتراح الدكتور السالم

انه نشطب السطر الاول ونبدأ . . .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على شطب السطر

الاول ، وابقاء الديمقراطية لانها ملهومة ويصبح

النص بعد غياب الحياة النيابية . وهذا واضح .

السيد امين شقير

لا ، هذا غير واضح ، نحن موافقين على

التصحيح الذي تفعل به مقرر اللجنة دون

الدخول بالاسباب لان الاسباب كثيرة مناقشات

مهمة في هذا الموضوع ، لذلك أنا اعتقد انـه

اكفاء المجلس يقول التصحيح الذي قدمـه

الدكتور خليل السالم يكفي وبني بالفرض ، انما

بدون الدخول بهذا التفصيل .

السيد سلمان القضاة

الحقيقة اعود وأؤيد الاستاذ احمد . انزل

بعد غياب الحياة البرلمانية .

السيد سليمان ارثيمة

الحياة الديمقراطية لم تغيب ، انما الذي غاب

هو البرلمان ، أؤيد اقتراح ابو هشام .

والبرلمان هو الشعب لذلك اذا البرلمان غاب ،

الشعب ما غاب ، غاب شغلـه وحده الديمقراطية

والحكومة موجودة ، وأؤيد ابو هشام .

السيد وليد عصفور

الاقتراح الذي توجه فيه ابو هشام هو

انه عندما نذكر البرلمان هذا يعني ان المجلس يحل

محل البرلمان والمجلس غير منتخب هذا يجب ان

يكون واضح أنا اعتقد ان النص الذي اوردـه

المقرر كافي دون الدخول بالتفاصيل وشكراً .

السيد طاهر حكمت

أنا أؤيد ما قاله حضرة المقرر ، لان الحياة

البرلمانية النيابية هي لا تعني بالضرورة الديمقراطية

الديمقراطية هي احساس وتوجه عام من الحكم

قد تتجلى بصورة مؤسسات مثل البرلمان لذلك

لا مجال على الاصرار على الحياة النيابية ،

وتؤيد المقرر .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يؤيد ما قاله المقرر .

الديمقراطي المفهوم الاول غير مأخوذ لا يجوز التأكيد عليه ، بعد غياب المشاركة الشعبية معناها الجو ، الجو لا يعطي نسق معين الجو يعطي صفة عامة لممارسة الديمقراطية بينما التمثيل الشعب يعطي ناحية من النواحي المتعلقة بالفرض والمشاركة الشعبية تسد بمسدها .

السيد سليمان هـرار

إذا سلمنا ان الجو كلمة عامة يمكن

استبدالها بالاسلوب الديمقراطي ، في مناقشة

انها هو الاسلوب .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، اقترح حذف بداية الجملة

كلها وبعد غياب الجو الديمقراطي

للاسابب التالية اولا - كلمة وبعد غياب المشاركة

الشعبية عن رسم السياسة تقي بالمعنى

والسبب الثاني انه جاء في السطر الاول وبعد

غياب الجو الديمقراطي لمناقشة سياسة الحكم

الداخلية ، دون ذكر الخارجية او استعاطالداخلية

ما قد يوحي بان الجو الديمقراطي في مناقشة

الحكم كانت فقط بالسياسة الداخلية، أنا افهم

ان هذا الرد هو السياسة الداخلية ، ولكن ذكر

كلمة الداخلية بالذات وكأنه يوحي بانه كان

محصورا بها وبما ان كلمة وبعد غياب المشاركة

الشعبية تقي بالموضوع ككل بالجـو الديمقراطي

والحياة البرلمانية دون التركيز على السياسة

الداخلية فقط بذكر السياسة العامة للبلد انـسا

اعتقد انها اقوى للمعنى .

الدكتور خليل السالم

تقرأ بهذا الشكل وبعد غياب المشاركة الشعبية

لدة طويلة عن مناقشة سياسة الحكم الداخلية

ورسم السياسة العامة للبلد .

السيد عبد المجيد حجازي

الديمقراطية قد تعطي انطباع بان هنالك

لم يكن اي نوع من انواع الديمقراطية أنا راى

ان نضع غياب مجلس النواب .

السيد احمد الطراونة

تسبح لي بالاقتراح ، الحقيقة ان الديمقراطية

لم تغيب ولكن الحياة النيابية هي التي غابت فاذا

ارجعنا الامور الى اصولها وقلنا وبعد غياب

الحياة النيابية ، الواقع الحياة النيابية ، تعني

المشاركة الشعبية الذي غاب مني هو الحياة

هكذا من الرجل

السيد طاهر حكمت

أشير إلى مقدمة الصياغة ، أرجو أن أشير إلى أن هذه الورقة لن تقدم باسم اللجنة السي الحكومية وبمضمونها الحرفي ، بل ستعدل .

السيد محمود الشريف

كل هذه المقدمة لأعضاء المجلس ، أنبأ الكلام الذي سيرفع للحكومة يبدأ من الصفحة الثالثة من دعم الوحدة الوطنية فهذه المناقشات حول العبارات في تصوري المتواضع أنها ليست هي الأساس ، الأساس مناقشة التوصيات ، الكلام كله من اللجنة لنا ، ونحن متفقون على الحقائق الأساسية ولا اتصور من الحكومة أن تضع وقتنا في كلام موجه لنا خصوصا ، وأن نركز على موضوع التوصيات .

السيد دقرر اللجنة

وإن لنا من قيمنا الروحية الخالدة ومن جادى، دستورنا الأردني ومن شرائع حقوق الإنسان منارات تضيء لنا الطريق وتؤدي إلى سواء السبيل وقد التزم بلدنا بتنفيذ خطة تنبؤية عرفت فيها وحددت نشاطات القطاع العام والقطاع الخاص وأثارها المنشودة بشكل واضح . بحيث تصلح مقبلا موضوعا لتقييم الجهد والإنجاز . وإذا كانت الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة مقاييس متقدمة التقدم والنمو والتحديث ، فحسبي بنا أن نطبق هذه المقاييس على جميع مظاهر حياتنا لنعرف أين نحن وأين يجب أن نكون .

السيد أحمد الطراونة

كلية دولة الرئيس ، موجهة لمن .

المقرر

موجه لدولة رئيس المجلس .

الدكتور جمال الشاسر

أقترح يا سيدي كلمة عرفت فيها ، لانه في الحقيقة كلمة لها معان وقد تعود إلى مناقشات ومهامات وأقترح أن يكون وقد التزم بلدنا بتنفيذ خطة تنبؤية حددت فيها نشاطات القطاع العام، هي عبارة من اجتهادات حددت فيها نشاطات القطاع العام والقطاع الخاص وستحدد في شكل أو باخر فيما بعد لذا أقترح شطب كلمة عزفت فيها ، ونكتلي بتنفيذ خطة تنبؤية حددت فيها .

السيد المقرر

لا أعتقد أنها غيرت كثيرا أنا أفضل أن تبقى تعني بمعنى التعريف وهي لا تعني شيء وحذفها كذلك ، المفروض أنها ما دامت عرفت حددت ، بالنسبة لأبو هشام هذا كلام لجنة الصياغة موجهة للمجلس حتى الآن لم يأخذ موافقة المجلس برمته، والمجلس لم يوافق عليه ، لا يقبل هذا المشروع مشروع من المجلس إلا بعد أن يتبناه المجلس ، ويقرر رفعه إلى الحكومة باسم المجلس وكلمة دولة الرئيس نخطب بها رئيس المجلس أو موجهه حسب النظام الداخلي لا توجهه إلى دولة رئيس الوزراء .

« وهنا حضر دولة رئيس الوزراء ومعالى عبد السلام الجالي » .

السيد سلمان القضاة

أرجو أن لا تكون هاتين الصفحتين من نفس الجواب الذي يرسله المجلس للحكومة وإن نعمل مقدمة جديدة للحكومة أنها تأخذ منها بعض العبارات .

دولة رئيس المجلس

ما يعرض علينا سوف يرسل للحكومة وسوف يستبدل باسم المجلس .

السيد أمين شقير

أرجو شطب عبارة دولة رئيس الوزراء من المقدمة وحينئذ المقدمة تصبح مقدمة منطقية يخاطب بها رئيس المجلس الوطني الاستشاري وأعضاء المجلس ويناقشون هذه التوصيات مناقشة في محلها ، وفي مكانها ، وحين ينتهي المجلس منها يستخلص ما ينبغي أن يستخلص ويوجه إلى الحكومة بمذكرة مستقلة صادرة عن رئاسة المجلس إلى الحكومة .

السيد محمد علي بدير

الحقيقة توجبها من اللجنة لدولة الرئيس قرارا من اللجنة ، لما عرض فهو موجه إلى دولة رئيس المجلس والأعضاء . لذا أوافق على شطب دولة رئيس الوزراء .

السيد المقرر

أ - نجد من واجبا أولا أن نشيد بمواقف الحكومة من بعض القضايا الرئيسية التي طرحت في المناقشة ، ونقدر هذه المواقف التي تلتقي

مع مواقف المجلس ابلغ التقدير . ونخص بالذكر ما يلي : -

أ - دعم الوحدة الوطنية وترسيخ قواعدها وحماية الجبهة الداخلية والمحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد ، أن الوحدة الوطنية أقوى سلاح لنا في بناء الوطن ودفع الشر عنه .

ب - دعم أهلنا وأخواننا في الضفة الجريح الغالية بأسباب السمود والقوة ، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبلدية والمدنية فيها ، والعمل المستمر لرفع كابوس الاحتلال البغيض عنها .

ج - دعم قواتنا المسلحة ورفع مستواها عددا وعدة لانها الدرع المنيع في الدفاع عن الوطن والامة ومعدن الأمل والرجاء في استعادة الارض والحقوق المقتضية .

د - التركيز على أهمية الانسان كمادة للتنمية وهدف لها ، وتفسير ذلك في المزيد من الفرص التعليمية والتدريبية لتطوير القوى البشرية ووضعها في خدمة التنمية هنا وفي الاقطار الشقيقة ه - الاهتمام البالغ بالقوى العاملة ، وقرار حقها في التأمينات الاجتماعية كما تمثلت في قانون الضمان الاجتماعي الذي نرجو له السرعة في التطبيق وتحقيق اهدافه الشاملة . و - الاستعداد بالقيم الروحية في التطوير الاجتماعي . ونشر هذه القيم واعتبارها مصدرا حيا من مصادر التوجيه والثقافة والتشريع .

السيد أمين شقير

أرجو أن تصاب كلمة لان .

السيد عبد المجيد الشريدة

المقدمة تختلف عن موجز ومجلد التوصيات التي عرضها الاعضاء ، عندما نأتي إلى المقدمة يجب أن ننهي هنا إشارة مستقلة عن المقدمة موجز عن التوصيات ، هنا ربطنا اشارتنا بالحكومة ومع لقاء مع الحكومة ونذكر ما يلي . إذن يجب أن نعود إلى الفقرة الاولى أو الثانية من الصفحة الاولى ، ونقول هنا ، ومن هنا ، أن تعني هذه الكلمات جميع تصورات ، وهذا لا بد من الاختصار على بعض الأمور الأساسية وهي كما يلي ، ائردت نقطة مستقلة إلى شكر الحكومة ، نحن نشيد بكل ما قدم للمجلس وننتقل من هذه الملاحظة ذكر تناقضات منها . .

دولة رئيس المجلس

نحن أولا ، نشيد بجميع ما قدم إلى المجلس ابتداء من دولة رئيس الوزراء والوزراء ، وكل ما التي به ، تلبية للوضع الداخلي ، وتلبية للقناعات الاولى ومنها الوضع الحالي .

السيد طاهر حكمت

أرجو أن أذكر انه ليس في جميع أنحاء العالم مجلس يشترك فيه جميع أعضائه بصياغة بعض الكلمات ويصوت على أي حرف ، الشيء الطبيعي أن يصوت على الأفكار الأساسية فقط وتلجس الصياغة لجنة المجلس ، ولذلك أرجو أن لا نضيع الوقت عبثا بالبحث عن اساليب مخفلة ولنفسه اقوى . وأرجو أن يقتصر التصويت على النقاط الأساسية والأفكار الأساسية ، وبمعد ذلك تنطاط مهمة الصياغة لوضع الأفكار الأساسية .

السيد سلمان القضاة

المشكلة الأساسية الآن هو أن لجنة الصياغة المحترمة ، التي لا شك أنها بذلت جهدا كبيرا جعلت هذا البيان على لسانها ، نأمل أنه لسان المجلس فانا أرى أن الحكاية سوف نلجس اجلوه لجلسة ثانية ، أو الآن نعمله .

السيد مقرر اللجنة

الظاهر أن السيد سلمان يستيق الإهور. المفروض أن اللجنة تقدم المشروع إلى المجلس وبعد أن يقره المجلس ، يصبح خطبا موجها للحكومة ، خطبا من المجلس للحكومة ، وعندئذ ندخل منه التعديلات والتغيرات ، وعندئذ يوافق المجلس عليه ، أنها هذه المبادئ مقدمة للمجلس وليست مقدمة للحكومة الكلام جميعه موجه لدولة الرئيس ، وللمجلس الحق أن يشير ويبدل فيه ويعددين يصير بالصيغة النهائية . وعندئذ ننقل التعديلات ويقره ، وهذا بعد أن يقره المجلس .

السيد سلمان القضاة

جرت العادة في اللجان البرلمانية ، أن تصاغ القرارات باسم المجلس ، وأن يناقش على الصيغة ، ليس الخلاف بالنسبة بل الخلاف بالاساس .

دولة رئيس المجلس

سوف يرفع كل صيغة باسم اللجنة اسم المجلس . وأنه كلام المجلس إلى الحكومة

هكذا من الأهل

الدكتور جمال الشاعر

اقترح استبدال كلمة الجريح الفعلي لانها عاطفية أكثر من اللازم ، في دعم أهلنا وأخواننا .

السيد أحمد الطراونة

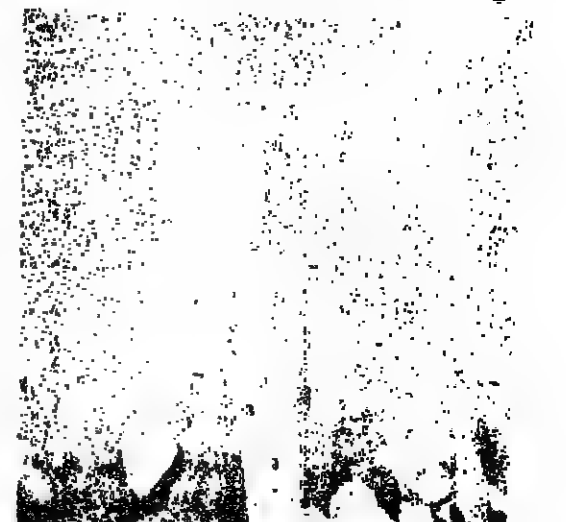
د - التركيز دون كلمة تفسير وذلك نحن لا نفسر الدعم يعني شطب كلمة تفسير وتأتي كلمة وذلك . وهذا الدعم هكذا يكون . إذا أردتم تأتي راسا وذلك .

السيد مقرر اللجنة

الحقيقة التفسير ، جزء من التركيز على بعض الأمور ، جزء من هذا التركيز تفسير ، أوسع وأهمية الإنسان للتنمية وهدف أوسع من تفسير ذلك من . . . فرص التعليم في المملكة افضل من أي بلد مجاور أو أي بلد نام لكن العبارة الحقيقة مبينة . على أن يكون الإنسان في خدمة التنمية .

السيد أحمد الطراونة

التركيز . الذي حكاه الدكتور ايدني ونافض نفسه على طول الخط . الواقع التركيز على أهمية الإنسان يأتي بأكثر من ذلك لما نقول وتفسير ذلك . أنا مع الدكتور انه لا يمكن الحصر . وذلك تنكبي بالفرض الامر متروك للمجلس .



الدكتور محمد ربيع

أؤيد أبو هشام وذلك في . . . شطب التفسير .

دولة رئيس المجلس

شطب التفسير .

السيد محمد عبيدات

اقترح الغاء الفقرة - ه - ودمجها مع - د - لانها تتكلم عن الإنسان والإنسان هو القوى العابلة .

دولة رئيس المجلس

لا ، هكذا أركز وأوضح .

السيد مقرر اللجنة

٢ - ونظرا لأهمية التشريع في تنظيم علاقات الفرد بالمجتمع ، وعلاقات المجتمع بالحكم فاننا نشير بالشكر الى موافقة الحكومة على طلب المجلس بتعديل بعض القوانين التي تجاوزها الزمن ، ولا تلي المطالب المشروعة للمواطنين ولا تساهم في تحقيق العدالة والتقدم والتطوير ونخص منها بالذكر : -

١ - قانون الاستيلاء بحيث يعاد للمحكم النظامية صلاحيتها السابقة في تقدير قيمة التعويضات العادلة .

ب - قانون المالكين والمستأجرين - بما يتناسب مع - التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت مع الاستعداد بالقوانين المشابهة في كل من سورية مصر ولبنان .

السيد أمين شقر

الواقع أن هذا الموضوع حساس جدا وأي عبارة أو اقرار لوقت منه لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار قضية الاستقرار الاجتماعي بالبلد . قانون المالكين والمستأجرين اثره الاجتماعي كبير من أن تحصى ضمن موقف سريع لذلك فلما التحفظ الوارد بما يتناسب مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في رأيي لا يكفي ولا يطمئن ولا بد من النص على مبدأ استقرار الحياة الاجتماعية بالبلد لانه أي تغير لا يحافظ على هذا الاستقرار لا بد أن يخلق اضطراب خطير حياة البلد وحياة المجتمع ، لا اظن أن هذا المجلس يتجه اليه ، لذلك أرى أن يتناسب مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وضمان الاستقرار .

المجتمع يكون في بالفرض ، ونستطيع أن ننبهه بمنسأه الاجابي .

السيد عطا الله الكباريتي

اقترح أن يضم الى هذه القوانين قانون مخينة العتبة .

السيد طاهر حكمت

ان قراءة الفقرة - ب - لا تعطي أي نية ان هناك الخيار لتعديل هذا القانون بشكل يغير التواعد الاجتماعية أو المرتكزات التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ، ولذلك لا أرى ضرورة للدخول بالتفاصيل ومع أن هذا التاكيد وارد الا انه مأخوذ بعين الاعتبار أن صياغة هذه الفقرة وذلك وضع القيد العام بشأنه ما يتناسب مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ووضع قيد اخر هو الاستعداد بالتقوانين المجاورة فهي كل من مصر وسوريا ولبنان بمعنى أن اللجنة كتبت على علم بالدلالات الواضحة لما يعنيه قانون المالكين والمستأجرين ونكرت كل هذه التحفظات .

السيد محمد علي بدير

أوافق على ما تفضل به الاستاذ طاهر ، الحقيقة كافية ، وأرى أن تستبعد كلمة سوريه ولبنان ويقل بالبلاد المجاورة ، لماذا نضع غلط هؤلاء .

السيد طاهر حكمت

وضعت خصوصا ، ورؤي النص على سوريا ولبنان وليس المقصود بالبلاد المجاورة فقط سوريا ولبنان قد تنصرف الى الكويت . وبالكويت ليس هناك حماية بالنسبة لقانون المالكين والمستأجرين ولذلك ، ولتعطي انطبعا لسدى الجاهل عن أن القانون سيعمل بالاستعداد لما تقوم به أنظمة اجتماعية مثل سوريا تراعي الطبقات الفقيرة ، أنظمة اشتراكية هذا فقط من الناحية هذه ، ولذلك كلمة البلدان المجاورة ، خشية أن ينصرف الى الكويت وقطر وغيرها .



السيد محمد علي بدير

نحن لم نقل تطبيق بل استثناء والاستثناء يأخذ من الجميع .

السيد سليمان أرتيه

أنا صاحب الاقتراح وعشرة من الاخوان حول تنظيم الالف المؤجرين والمستأجرين الاستعداد بسورية ولبنان ومصر ، هو كلام جيد ، هي بلاد اشتراكية ، ونحن نريد أن نوازن بين المؤجر والمستأجر لانه ارتفاعات الاسعار أيضا الخزينة تتقرر بالامور المالية ، مخزن به ٢٠٠٠ دينار ومخزن به ١٠٠ دينار فهذا الإنسان يعمل من أجل أن يعيش ، نحن نريد الصيغ الموجودة .

السيد أحمد الطراونة

أرى أن الصيغة التي جاءت بها اللجنة حول القانون تلي بالفرض بالنسبة لقانون له أهميته وخطورته مثل هذا القانون وعدم الدخول بالتفاصيل ، أنا النص الذي جاء من اللجنة يفي بالفرض .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس

الجميع :

دولة رئيس المجلس

أكمل يا معالي المقرر

السيد مقرر اللجنة

ج - قانون خيرية الدخل لتساير الاعفاءات فيه كلمة المعيشة الواقعية وتحصيل الدولة في الضرائب على الأرباح الحقيقية .

د - قانون التقاعد المدني لتحديثه واعطاء القضاء سلطة النظر في قرارات الاحالة على التقاعد .

ه - قانون النقل على الطرق بشكل عام وما يتصل بالاستيلاء على نهر السيارات العمومية بوجه خاص بحيث تؤمن تعويضات عادلة للملكية . و - قانون اصول المحاكمات الحفوتية لتبسيط اجراءات التقاضي وضمان سرعة الفصل في القضايا .

ز - قانون تشكيل المحاكم النظامية لضمان توزيع جديد للمحاكم وفق الكثافات السكانية ومتطلبات التطور وتعزيز مهمة التفتيش في هذه المحاكم والحد من توسع المحاكم الخاصة على حساب المحاكم النظامية .

هكذا من الأجل

السيد أحمد الطراونة

في الفقرة — و — أرجو إضافة والجزائية بعد الحقوقية .

السيد محمود الشريف

المقدمة في هذه القوانين تقول ، وإتينا تشيد بالشكر لموافقة الحكومة لطلب المجلس بتعديل القوانين هذه القوانين وافقت الحكومة من حيث المبدأ على طلب تعديلها ، هناك قوانين كثيرة طلبت أو طرحت للتعديل مثل قانون الطبوعات مثلا ، وهو غير مدرج فهذه القوانين محددة بالقوانين التي وافقت الحكومة على تعديلها .

السيد عطا الله الكباريتي

أرجو إضافة قانون مدينة العقبة .

دولة رئيس المجلس

من ينفي .

السيد سالم بن نجاد

إثني على السيد عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

من يوافق على إضافة قانون العقبة .

الجميع :

موافقون .

السيد المقرر

سوف نضعها في المكان المناسب
وإذا يعرب المجلس عن استعداده الكامل للتعاون في هذا المجال فإنه يوصي بتأليف لجان مشتركة من المجلس والحكومة لكل قانون على حدة لإنجاز هذه المهمة بصورة تضمن مصلحة المجموع ويرتاح لها الضمير .

السيد أحمد الطراونة

نقطة نظام ، القوانين بموجب قانون المجلس الوطني الاستشاري تأتي من الحكومة ويناقشها ، فعند تشكيل لجنة من المجلس والحكومة ، لا يعد هناك مناقشة أرجو أن تعطى الآراء من المجلس حول النقاط التي يطلب المجلس أن تعدل وأن تصيغ الحكومة المشروع عندما يبحث في المجلس بكامل هيئته من طريق اللجان ، أما أن تشكل لجنة تشترك مع الحكومة في وضع المشروع ، فإن هذا يخالف روح القانون الذي نحن نستند صلاحياتنا منه .

السيد طاهر حكيت

لا اعتد أن اشتراك لجان من هذا المجلس

والحكومة بخلاف لروح القانون ، بل على العكس أنها تعزز مهمة وطبيعة هذا المجلس ، لذا لا انصوّر أنه بالمستقبل اشتراك أعضاء من المجلس في مضوية هذه اللجان واقترح بقاؤها لأن لها ضرورات عملية .

السيد سلمان القضاء

ما دام القانون رسم طريق للتشريعات للحكومة ، فلتترك للحكومة الطريق الذي تنتهجه في وضع هذه القوانين ، ولا شك أن للحكومة إذا أرادت أن تستعين ببعض الأعضاء من اللجنة أو ببعض الإخوان ، فلا مانع ، فقط هذا نُسّدها للحكومة في عملية التعاون بين المجلس والحكومة

السيد مقرر اللجنة

الواقع كانت هناك دعوة من الحكومة في بيانها في تعاون المجلس مع الحكومة ، في أي قانون تحدث في مناقشة بين المختصين ، وبناء على هذه الدعوة على المجلس أن يعرب عن استعداداته للمشاركة ، إذا كنا نريد لهذه القوانين السرعة ، وهذه العملية عملية سرعة في الإنجاز والقانون مش قانون الحكومة وإنما هو قانون مشترك من الحكومة والمجلس هذا هو المفهوم الظاهر ، لا يتنازع مع قانون المجلس ، وهذه القوانين حساسة معظمها بده تعاون وافضل أن لا يأتي بالآخر ولكن إذا أرادت الاكثية أن تشطب العبارة ، فتشطب .

الدكتور جمال الشاعر

الحقيقة أنني أنا أوافق مع المقرر الدكتور خليل السالم لأن الحقيقة الروح الذي يستند إليها قيام هذا المجلس هي الشورى والمشاركة وجرنا دائما إلى القوانين التي كان يعمل بها مجلس النواب تبعثنا قليلا أو كثيرا من هذه الروح ، طبعاً للحكومة ككل أن تستشير أو لا تستشير ، ثم يجب أن لا ننسى أن أي قانون أو توصية أو اقتراح يقره المجلس ، يبقى للحكومة أن تعمل به أو ترفضه ، فتمسك بهذه الروح من المشاركة من أساسها أنا اعتقد أن بقاء هذه الفقرة ضروري جدا .

السيد محمود الشريف

لا يستطيع هذا المجلس أن يعمل خارج النظام بالموضوع الذي حصل ، لا يوجد في النظام الخاص للمجلس ما يحدد الوسيلة أو الطريقة أو

الأسلوب التي تشكل به لجان مشتركة ، هذا تقليد جديد ، ويخيل إلي طالما أن للحكومة أن تستعين برأي المجلس أن تترك ذلك لها دون أن ينص عليه في القرار ، هنالك أسلوب وتقليد متبع ثلثي القوانين من الحكومة إلى المجلس ، يحيلها المجلس إلى لجانه ، تناقشها اللجان وتحيلها للمجلس بتوصيات ، هذا الأسلوب لا أرى أن من الحكمة الخروج عليه ، أنا أرى أن هذه الفقرة لا ضرورة لها إطلاقاً . يعني تعبر من معاني ، ومشاعر يرتاح لها الضمير وفيها مصلحة المجموع وهذه أمور مفروغ منها ، فأنا أرى أن هذه الفقرة تلغى ولا لزوم لها على الإطلاق .

السيد محمد علي بغير

أؤيد كل من قال بشطب هذه الفقرة وهذا المقطع ، وأؤيد كل من قال بالشطب على اعتبار أنه يلزم بالاشتراك بين الحكومة والمجلس وأن تترك للحكومة بمشاركة من تراه أن كان من المجلس أو من الخارج .

السيد أحمد الطراونة

شطبها هو الأصح ، وذلك لأن المجلس يوجد فيه عدة لجان واختصاصات ، فإذا كان في كل اختصاص أرادت الحكومة لجنة ، لو فرضنا قانون ، وأعضاء اللجنة القانونية تسعة ، وأخذت غير اللجنة القانونية به ، يمكن تأخذ ١٥ عضواً ، معنى ذلك أن هؤلاء التزموا برأيهم ، وبخلاف المجلس وهم ملتزمون برأيهم ، فكان المجلس قد خسر أثناء مناقشته أعضاء اللجنة التي اشتركت مع الحكومة في إبداء الرأي ثم أن القانون نفسه ينص على الأسلوب الذي يقدم به رئيس الوزراء القوانين التي يطلب رأي المجلس واستشارته فيها هو الذي يقدم إلى المجلس ولكن المجلس لا يشترك معه في تقديمها لا المجلس بأكمله ولا من المجلس ، ولكن مثلاً تفضل بعض الإخوان بأنه لا يقتنع على الحكومة أن تستعين في رأي أي إنسان وقد يكون هذا الإنسان أحد أعضاء هذا المجلس ، كما أن لا ينص ذلك بالقرار أو أن لا يوضع مبدأ أن يكون هناك لجنة ، قد يكون هناك أمور أخرى إدارية تبحث من طرحها أما القوانين بشكل خاص أرجو أن تضع الحكومة مشروع القانون وأن تطلب مشورة المجلس وأن يشترك المجلس بمجموعة لأنه إذا ذهبت لجنة ، أن تلتزم بما وضعت ، فكان المجلس قد انتفض مدته بتقدير

عدد أعضاء تلك اللجنة .

السيد مقرر اللجنة

أؤيد شطب العبارة ، كما تفضل بعض الإخوان وإذا كان هنالك ما يراه المجلس ، أما أنا شخصياً أؤيد الشطب .

السيد مقرر اللجنة

٣ - ونشر ثالثاً إلى تلك المشكلات التي يعاني منها المواطنون ، وتمكر صفو حياتهم والتي تبدأ صغيرة وقابلة للحل ، إذا ما استهين بها أو أحييت بالتمسك عليها ، أصبحت كبيرة ومعقدة وقد أن أن نواجهها جميعاً بالبحث العلمي المنظم ، ونضع لها الحلول الناجمة التي تضمن أطمئنان المواطن وتعاونيه .

ومن هذه المشكلات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فنكر ما يلي :

١ - مشكلة الغلاء المتسارع وتأثيراته على مستوى معيشة القوات المسلحة والأمن العام والمواطنين ذوي الدخل المحدود من المواطنين أن كل نمو في الدخل الفردي يتكاثف وتنفذ آثاره بالنسبة لهذه الفئات إذا استمر ارتفاع الأرقام القياسية لكلفة المعيشة بنسب المعدلات .

السيد سلمان القضاء

لا شك أن اللجنة أحسنت صنعا بوضع مشكلة الغلاء بالدرجة الأولى ، ولكن أنا أرى ليكون لهذه التوصية فعاليتها ، موضوع الاحتكار ورفع الأسعار ، أرى موضوع تحديد الأسعار لا بد من وضع قانون بحيث يكون هذا القانون ملزم لجرائم التزوير بدل أواخر الدفاع وبحيث يكون رادع وملزم ، أنا اقترح أن يوصي المجلس الكريم الحكومة بوضع قانون لمكافحة جرائم التزوير .

السيد أمين شقير

الذي تفضل به وارد وضروري ويعبر عن رغبة واضحة ليس فقط استصدار قانون ضد جرائم التزوير ، وإنما لضمان تحديد الأسعار وفعاليتها وإنما في نص الاقتراح ، الأرقام القياسية لنفس المعدلات اقترح أن تشطب إذا استمر الارتفاع في تكاليف المعيشة دون الكلام من المعدلات القياسية والأرقام .

هكذا من الأهل

السيد طاهر حكمت

عندما تبحث مشكلة الغلاء ، ليس اصدار قانون يحل مشكلة الغلاء ، كان ذلك يعني انه سيحل مشكلة الغلاء ، مع ان مشكلة الغلاء من اهم الامور الدقيقة ولا يحلها فقط استصدار قانون ، يعاقب على جرائم التحويل وينزع اوامر الدفاع ، ولذلك لا ارى ان اقتراح انشاء هذا القانون ، ملتزم ان يكون بهذه الفترة بل في الفترات الاخرى وان يبقى الكلام عن مشكلة الغلاء بوجه عام ، كما هي ، وان يكون فيها بعد ، وان يكون في مجال اخر .

دولة رئيس المجلس

موافقتي على ان يكون في مجال اخر .

السيد سلمان القضاء

هذا لا يعني انه الحل الوحيد ،

دولة رئيس المجلس

المجلس موافق على اصدار قانون فيما بعد .

السيد مقرر اللجنة

فيما يتعلق بالقانون ، الذي يحدد الجرائم يجب ان يرد ذلك في الفقرة ب - لانها هي التي تتحدث عن اسعار السلع والقانون الذي يختص بالسلع والاسعار ، اذا كان المجلس يرغب ان يضع توصية في هذا المجال .

السيد احمد الطراونة

من اهم الاوضاع الاقتصادية في بلدنا الاسعار والنواحي الاقتصادية منظمة في قانون الدفاع ولذلك يبقى قانون الدفاع مسيطر على هذه النواحي ، دون ان تضع أي قانون جديد لان يصدر أي نظام يصدر تنظيم الاسعار ، هو في الحقيقة أقوى من أي نظام لان قضية الاسعار قضية مهمة ولذلك لا ارى ضرورة لوضع قانون جديد انما توضع أنظمة جديدة ، أنظمة دفاع وهي مرنة اكثر ، مع ان المحاكم النظامية العادية هي التي تطبقها .

السيد سلمان القضاء

الحقيقة قانون تنظيم جرائم التحويل لا يشتمل على تحديد الاسعار .

السيد رئيس الوزراء

الواقع ما اردت التدخل في موضوع التواصي وهي بكابل الحرية أو أي شيء من تمثيلاتها التي سترفع للحكومة ولكن في مشكلة الغلاء ، لاحظت ان الامور ليست واضحة اطلاقاً ،

الموضوع في موضوع الغلاء ليس نص في العقوبات بل شرط العقوبات ، بالمعكس مثل ما تفضل السيد احمد الطراونة ، يطبق على المخالفات قوانين دفاع أقوى وهي اشد وأقوى في الواقع المشكلة في موضوع الغلاء المشكلة هي اخرى تختلف عن موضوع التشريع لتحديد قوانين العقوبات اومن دراسة التحويل موجود نظام التحويل صلاحيات في وزارة التحويل في تحديد الاسعار ، في نظام التحويل ، موجودة ايضا محاكم تحاكم أي مخالفات لوامر التحويل من ناحية العقوبة ما في أي نقص ، وانما هناك مشكلة اخرى ، في موضوع الغلاء ، وهي وارادة هي توصيات المجلس وهي في تحديد الاسعار ، الذي احب ان احكيه في هذا المجال ، انه بعد دراسة احصائية من قبل المختصين وبعض الدول الاخرى ومنها ، الاردن في هذا العام نسبة التضخم كانت دون ٧٪ وهذا رقم يثير للاعجاب وفي نشرة المانية تذكر ان المانيا هي الدولة الاولى في تنزيل التضخم والثانية هي الاردن ، لا شك ان هنالك مبادرات كثيرة لدى وزارة التحويل تحتاج لتأييد المواطن وتأييد من المجلس ، في مزيد من السيطرة على حدة الغلاء وقد ثبت لنا انها من نتيجة الجشع ، كنا سابقا نعزي الغلاء الى المصدر ، بشكل رئيسي ، والان نعزي موجة الغلاء الى جشع لبعض الناس في هذا الموضوع وهناك اجماع وتصميم لدى الحكومة في الدراسات المستمرة ، للسيطرة على حدة الغلاء ، النسي ثبت لدينا انها في بعض الحالات مصطنعة وليست حقيقية .

السيد سلمان القضاء

الواقع ان ما تفضل به دولة رئيس الوزراء من الاعتماد على التعليمات العرفية أو اوامر الدفاع لا تكفي في نظري لمعالجة هذه المشاكل ، عندنا الفش والاحتكار ، فنظال الامور كيميائية ، يعني المحاكم العرفية ، تحاكم هذه الجرائم صحيح ، ولكن بدون قياس ، يعني الذي يفش بضاعة مثل الذي يبيع بزيادة ، فلنا برأي ما زلت اقترح ان ينص على وضع قانون يشتمل على جرائم التحويل ، وينظري انه مثل هذا القانون يفيد كثيرا واقترح التصويت .

السيد رئيس الوزراء

الحكمة لا تحاكم على زيادة السعر ، اذا كان

هناك تكرار ، التكرار يرفع العقوبة ايضا ، لكن يظل هناك تضاعفا تنشر في الصحف لكن الفش من تضاعفا المواد التموينية أقل عقوبة هي ستة اشهر المحاكم تعالج هذا الموضوع والتلاعب في قسوت الشمب .

السيد احمد الطراونة

وضع القوانين لا يتناسب مع سرعة تغير الوضع الاقتصادي أو التوحي ، اذا وضعنا قانون لهذه الناحية وارادنا ان نغيره نحتاج الى فترة طويلة ، ولذلك يجب ان تكون هناك مرونة لدى السلطات المسؤولة وسرعة للبت في هذه الامور ، وهذا يتم اما بامر دفاع او بتعليمات او بنظم ، لان المادة الرابعة من قانون الدفاع تنص على انه يعاقب كل من يخالف قانون الدفاع او انظمة او الاوامر الصادرة بوجهه ، فعندما نريد ان نحدد سعر ، ونغيره أو نبذل ترتيب القانون ليس من السهل ، وضع قانون مطلقا تفضل الاخ سلمان ، انما وضع امر دفاع قد لا يتجاوز نصف ساعة لكي تضع الامور في نصابها في مصلحة عامة ليست القضية قضية مصلحة خاصة ، لذا اقترح ان لا يوضع قانون ونكتفي بقانون الدفاع ، والحكومة تقوم بواجبها في اصدار الانظمة والتعليمات التي تراها مناسبة في هذا الموضوع .

السيد طاهر حكمت

التشريعات الراهنة بما فيها قوانين واوامر الدفاع تغطي الحاجة المطلوبة ، اللهم الا اذا كان المتصور ان توضع مجموعة هذه الاحكام والقوانين في قانون واحد ، لان هنالك قوانين تتعلق على جرائم التحويل ، هذا من جهة ومن جهة اخرى ، اني لفضل ان تعالج هذه الامور الاقتصادية باوامر دفاع ، فقط لقضايا الامن القومي ، واتول ان الامن الاقتصادي هو جزء من الامن القومي وهو جزء بالغ الاهمية ويجب ان يعالج بطريقة سريعة وفعالة ، وهذا امر لا توغره لنا القوانين العادية ، ولا بد هنا من استعمال صلاحيات اوامر الدفاع ونظرة اخرى اريد ان اضفيها ان الوضع التشريعي لجرائم التحويل هو وضع سليم ويمكن معالجته ضمن اوضاع قانونية معينة ، اكبر من اجهزة وزارة التحويل ، وليس للنص في القوانين او التشريعات .

السيد سليمان أرتيه

قوانين الدفاع عندنا تعالج عدة مشاكل الامن الاقتصادي وقضايا التحويل والامن القومي ، ولكن الشغلة الوحيدة التي نريدها من دولة رئيس الوزراء ومعالتي وزير التحويل هو دمم جهاز وزارة التحويل في جهاز يستطيع في اثبات موجودية ، حيث ان العدد الموجود في وزارة التحويل لا يتناسب والرقابة المتوخاة لهذا الموضوع .

السيد مقرر اللجنة

ب - مشكلة تحديد اسعار السلع الرئيسية في المتاجر ، وتحديد ارباح المستوردين والتجار ووضع سياسة واضحة للدخول والاجور تكسر حلقة التضخم .

ج - مشكلة السير في العاصمة والمدن الكبرى ، وتخفيف الازدحام والاختناقات ، وتشكيل لجنة فنية عليا تستعين بالكفاءات القادرة على وضع الحلول الناجمة لهذه الازمة المتفاقمة .

دولة رئيس المجلس

دكتور شمس تفضل

الدكتور عيسى القسوس

بالنسبة للسير في الاردن ككل ، في عندنا الخط الصحراوي ، وهذه مشكلة تواجهنا والتي يقتل فيها كل يوم اكثر من ستة الى سبعة حوادث غلو طلب من الحكومة ليكون هذا الخط مزدوج بحيث ان يتفادى الحوادث اليومية التي تحدث في هذا الخط ، انه أصبح خطا عالميا ، والسير عليه يتجه من كل مناطق أوروبا الى مناطق الخليج والسعودية فاقترح الطلب من الحكومة عمل خطين متوازيين لتفادي هذه الاخطار بالمنطقة .

السيد مقرر اللجنة

الواقع نحن نقول في هذه النواحي ما جرى بالمناقشة العامة من الاعضاء لمناقشة سياسة الحكومة الداخلية واذا لم يكن هناك أي اقتراح من الاخوان الاعضاء في تلك المناقشة ، فلان ان طرحه الان غير وارد بالنسبة لما قاله ، اما اذا كان للاخوان أي اقتراح جديد لم يطرح بالمناقشة ولم يذكره فهو غير وارد الان ، الحقيقة نحن نتكلم مما جرى في المناقشة عند الاخوان ، ولذلك ارجو ان لا يضاح اقتراحات لم يجر بحثها بالمناقشة التي مضت ، اما الان نحن ملتزمون بـروح

هكذا من الأهل

التوصيات ولا يمنع ان يقدم هذا الاقتراح الى المجلس مستقلا ، وانما سيكون ليس مقترضا للمناقشة لحسب ، وانما هو شيء جديد جرى اجماع المجلس عليه ، ويقدم للحكومة في معرض آخر .

السيد جودت السبول

انا اختلف مع السيد المقرر ، لان عدم الاشارة لكلمات الاعضاء اثناء مناقشة السياسة العامة للحكومة يحول دون الاشارة الى هذا الموضوع والتوصية اثناء مناقشة هذه التوصيات والنص ليس في النظام ما يمنع ، السيد المقرر يقول هناك ما يمنع ، انا اختلف معه في ذلك ولا ارى مانع من ان يدلنا على النص الذي يمنع ، لان هناك ليس ما يمنع برأيي .

السيد مقرر اللجنة

بداية التواصي انطلقت بالحديث عن المناقشة وانطلقت بالحديث عن بيانات دولة رئيس الوزراء والوزراء ، ووجود الاعضاء فلا يمكن الان ان نبحث شيء جديد ليس له اصل ، انما اذا كان اقتراح توسيع الخط الصحراوي اذا كان موجود موجود بالمناقشة وكان قد طلبه فهو لخير البلاد .

السيد محمود الشريف

مع الشكر للادكار التي سمعناها من السيد جودت السبول ، أؤيد الدكتور خليل مقرر اللجنة لانه في الحقيقة هذه التوصيات استخلصت من كلام قيل في هذه القاعة ، من جانب الاعضاء او من جانب الحكومة ، وليس المجال الان مفتوح لطرح اقتراحات جديدة ، واذا كل واحد يريد ان يطرح وي طرح اقتراحاته لن تنتهي ، هذا لا يمنع الاعضاء من تقديم أية مقترحات في اي موضوع بالمستقبل .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد الشريدة ، تفضل .

السيد عبد المجيد الشريدة

الحقيقة بالنسبة لهذه التوصيات الحكومية تعرضنا مهمة هذه اللجنة تنقيح هذه المطالب ، الذي تفضل به المقرر تبرير غير وارد وان هذا خارج المناقشة ، ما لدينا من توصيات هي من أعمال اللجنة التي قامت بتفقيها ، كل مفسر يقدم بكلمة كانت ضمن المطالب ، هذه المطالب كانت جزءا من المناقشة لم تكن خارجة عن الكلمات ،

هذا لا يعني اغفال المطالب الخارجية يمكن ايجازها بلانحة أخرى تكون ملحقه .

السيد احمد الطراونه

علنا اختصرنا هذا الحديث ، واخذنا ما قاله الاستاذ عيسى ، كابداء رأي وخلصنا من هذه المناقشة ، يعني من الناحية الواقعية ، نحن مع الاستاذ عيسى ، ولذلك يجوز له ان يثيرها نعم يجوز ، ولكن لا يجوز كجلس ان نعطيها كل هذه المناقشات وكل هذه الاجتماعات ، وان نعتبر كلمة الاخ عيسى ملحوظة من الملاحظات .

السيد رئيس الوزراء

في الواقع مثلنا تفضل الدكتور خليل ، اذ يده يصاد بحث نقاط صار في مناقشة سابقة عليها وقامت الحكومة بالمناقشة والاجابة ، لاي بحث جديد سنضطر للاجابة عليه ، والحكومة على استعداد ان تجيب على اي نقطة والتجاوب مع الدكتور عيسى ما زال في اتجاه في ان تضاف اشياء أخرى على الطريق الصحراوي ما زال تحت البحث نعمل طريق ، نعمل طريق آخر ، ان نحفظ الطريق الصحراوي ، اثرت الحكومة طريقا آخر يرتبط مع هذا الخط على اساس ان نعمل الطريق هذا للسيارات الصغيرة ، والاخرى للسيارات الكبيرة ، اذا كان المجلس يريد اعادة بعض النقاط فنحن على استعداد .

السيد سالم بن نجاد

رجاء لوزير الاشغال ، الباتيك مال ويسبب حوادث ، فتريد امرا مستعجل .

السيد وزير الاشغال العامة



انتاجها ، يضر بقطاع الزراعة من حيث انه يقتل حبس المزارع للانتاج ، ويؤدي بالتالي الى خسارة الاسواق الخارجية ، وإلى هبوط الانتاج الزراعي ، وهجرة العمال الزراعيين والفنيين الى بلاد أخرى . وقد قدرت خسارة الدخل القومي من كل هذا الاجراء بعشرات الملايين من الدنانير .

واذا كان على الحكومة بطبيعة الحال مسؤولية توفير المواد الغذائية بأسعار مقبولة للمواطن ، فانه لا يجوز التفرع بهذه المسؤولية لاتخاذ مثل هذه القرارات الادارية بحجة حماية المستهلك ، حين المسلم به ان عزوف المنتج من الاستقرار في المزيد من الانتاج سيؤدي حتما الى ندرة المنتجات وارتفاع سعرها ، وفي تقديرنا ان كفاية المستهلك تتحقق مع تشجيع الانتاج وزيدته ، وهذه الزيادة لا تتوفر الا بكلمة المنتج بكلمة سخية مستمرة ، وهنا نذكر بان كثيرا من الدول تقدم الدعم والمعونات المالية للمصدرين ليستمر انتاجهم في التزايد لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات .

ولذلك نلنا نوصي بوضع سياسة ثابتة لا تتغير كل يوم ، لتشجيع الانتاج الزراعي ودعمه ، وتشجيع الانتاج الصناعي وتيسير اموره مع رعاية مصلحة المستهلك بصورة متوازنة .

السيد جمال ابو بكر



تقوم سلطة المصادر ومياه الشرب ، بأحالة العطاءات المتعددة لتنفيذ مشاريع مياهها في جميع مناطق المملكة وتحدد مدة الاستلام الا اننا نجد مخالفة واضحة بين التمهيد وسلطة المصادر في

الحقيقة بالنسبة لباتيك الطريق الصحراوي بش هذه الطريق لوحدها ، كل الطرق وضعنا عليها خلطات اسفلتية والان احيل عطاء لمعالجة صيانة الطرق ، لكثير ، احب ان اشرح الى توسيع الطريق الصحراوي التوسيع يعتمد عادة على كثافة السفر في الطريق ، الطريق الصحراوي يمر منه ٢٦٠٠٠ سيارة خلال ٢٤ ساعة ، في حين ان بعض الطرق يصل لـ ٣٤ ألف سيارة الحقيقة توسيع الطريق ، نسال غايات السير ما هي الاولوية الاولى ، على شرط ان تصلح الباتيك هذه .

السيد مقرر اللجنة

د - مشكلة الماء ، ورسم سياسة مائية ثلثة عامة لتواجه اول ما تواجه ، وفي اقصر مدة ، ثلثة مياه الشرب في جميع مناطق المملكة .

هـ - المشكلة الادارية ، وضعف المؤسسات وانخفاض روحها المعنوية وتسرب الكفاءات ، ونقصي الفساد في بعض الاجهزة الحكومية ، وضرورة العمل على تطوير المؤسسات وشحن وسائل الرقابة الادارية لضبط الانفاق وملاحقة المسؤولين من اهدار المال العام .

و - مشكلة الحكم المحلي واعادة النظر في التقسيمات الادارية الحالية لامطاء المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات لهذا الحكم ، واشراك المواطنين في صنع القرارات ومتابعة تنفيذها .

ز - اننا ندرك ان الحكومة حريصة على تشجيع التصدير سواء من الانتاج الزراعي او الصناعي ، ذلك ان التصدير يلعب دورا هاما في تنمية الزراعة والصناعة في بلادنا ، وفي خلق فرص العمل بالطراد لمواطنينا ، وفي تحقيق دخول متعددة لخزينة الدولة ، سواء من الضرائب او من العملات الصعبة التي تدخل البلاد فتساهم في تعديل الميزان التجاري ، وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام .

غير ان سياسة التصدير ، ينبغي ان تراعي دائما تحقيق التوازن بين حاجة الوطن والخزينة للدولة ، وحاجة المستهلك للسلع الصناعية والمؤن الزراعية . وكل اخلال بأي من الحاجتين لحساب الأخرى ، ينشأ عنه بالبداهة اضرار تصيب خزينة الدولة او تصيب المنتج والمستهلك .

ومن هنا فان منع تصدير بعض المنتجات الزراعية مثلا او تحديد اسعارها بائلا من كلمة

هكذا من الأهل

عامل الزمن ، وهذا مما يسبب الاذى للمواطنين .
السيد احمد الطراونة

نقطة نظام ، ارجو ان نعود الى ما اقرته اللجنة وما تفضل به معالي المقرر ان هنالك نقاط اقرت ولا نريد اعادة البحث والدخول بالتفاصيل .
السيد عبد المجيد الشريده

مشكلة المياه ، الكل يعرف ان الاردن كانت تعيش على الابار ، عندما بدأت مشاريع المياه اكثر المواطنين اطلقوا هذه الابار اقترح ان تضاف الى الفترة د - والحكومة تشجع المواطنين على منح الابار لانها مياه نظيفة .

السيد وليد عصافور
انا ارى ان الفترة د - شاملة وتغطي مشكلة المياه ، واقترح ان يوافق المجلس عليها .
الجبجيح :

نؤيده ، موافقين .
السيد احمد الطراونة
اقترح اضافة كلمة العامة للمؤسسات .
السيد محمود الشريف

عبارة تفشي الفساد في الاجهزة الحكومية انا انصور انها مقلقة الى حد كبير ، هذا كلام سينشر في الصحف ، ويوزع في الخارج ، ولذلك ارى ، ولا سيما انه ليس هناك دليل ملموس على تفشي ، وكلمة تفشي فيها قدر من المبالغة ، واقترح استبدالها بعبارة ومحاربة الفساد اينما وجد في الاجهزة الحكومية ، ولذلك نضعها في مكانها الطبيعي . وشكرا .

السيد خالد الفياض
يا سيدي بالنسبة لذكر صفحة ٧ - وهنا نذكر بان كثيراً من الدول تقدم الدم والمعونات المالية للمصدرين . الواقع في صفحة ٨ - كانت الصيغة اصح عندما قيل ، وان يزيد الانتاج الا بمكافئة المنتج مكافئة سخيصة فالواقع ان هناك دول تدفع كمادات تشجيعية للتصدير ، الاساس بالموضوع المنتج لذلك الواقع انه المعونات يجب ان تنوي المنتج لكيفية كذا من القمح ومن القمح عليه كذا ، ١٠٠ بيضة مليونها كذا كيلو الحجاج عليه كذا وهكذا ، فالمنتجين والمصدرين .

وهنا حضر معالي وزير الاوقاف السيد كابل الشريف .

دولة رئيس المجلس

تفضل امين بك

السيد امين شقير

الواقع موضوع التوازن بين الانتاج وتزايد من جهة وامكانات التصدير وتوليد ايجاد الاسواق وحماية المستهلك عملية في غاية التعقيد ومن العسير ان تستوفي ضماناتها من خلال فترة او صفحة او صحتين تصدر عن مجلس بمناسبة استعراض سياسة عامة ، نوقشت في مرحلة من المراحل ، انا باعقادي عودة الى المبدأ الذي اقرته اللجنة وطرحته علينا ، بان الاستئصال هو هدف ، وهو وسيلة للتنبية ، فاذا ضمنت بان مجرد الانتاج بمعدل من ضمان حق الانسان في الحصول عليه وتقدرته بالحصول عليه ،

يمكن ان يحقق تنمية حقيقية تكون قد تورطنا في واد واذا ظننا بان تأمين السعر الرخيص والحاجات للمواطن بخلاف الانظمة والقوانين بمعدل من الانتاج والتوزيع والمستلزمات تكون ايضا قد وقمنا في خطأ ، وفي هذه الفترة يمكن ان تختصر ببضعة أسطر تشير الى حالة من التوازن بين زيادة الانتاج وتوليد وحماية المستهلك ، وما عدا ذلك في الواقع انه دخول في نقاش حول نظريات التمتع فيها يقول ولم نستقر حتى الان في بلد من بلدان العالم ، هنالك نظريات مختلفة ، اجتماعية واقتصادية تتودنا في اتجاه او اخر لسنا في مجال اقرار مبدأ فيها ، لذلك في رأيي ان توازننا يجب ان يتم بين مصلحة المستهلك في تأمين احتياجات ليست مقبولة منه فقط وانما معتولة وتأمين زيادة الانتاج واخضاع التصدير لنيل هذا التوازن ،

السيد سليمان القضاة

من مجرد النظر في الفترة ارى انها تد غلط العملية ، نحن بصدد تشجيع التصدير ، وادرج معنى بتوازن بين مصلحة المستهلك ومصلحة المنتج فامتنع انه كاف ، واقترح ان نقر هذه الفترة كما جاءت .

دولة رئيس المجلس

المجلس موافق على الصيغة

السيد رئيس الوزراء
انا امتنر اني ما هيمت هذه الفترة ، وهذه كوصية للحكومة يجب ان تستقر فيها ، لا يوجد خط معين لتوصية معينة ولا ترابط مع الفقرات التي قبلها هناك تناقض بين الفقرتين ، ارجو من المجلس ، وانا لا اريد ان اتدخل بل اردت توضيح التوصية ما هو المتصور منها ، وما هي التوصية .

السيد مقرر اللجنة

دولة الرئيس ، من الضروري تصحيح بعض المفاهيم في التوصية ، الفترة الاولى من الصفحة ٧ - الحقيقة ما في عملية خيار بين حجة الوطن والخزينة ، وما يهم المستهلك الحقيقة ، هي يمكن ان تكون افكار غير واضحة ولا اعتقد انها ايضا تستحق البحث اوصي بشطب السطور الاربعة من هذه الصفحة ، لانه الحقيقة ليس عملية خيار بين هذه وهذا العملية تشجيع المنتج ، اما للخزينة ، فعندما يتخذ بذلك قرار ليس المتصور هو ، ولذلك هذا الخيار عندما يصيب الخزينة باضرار يصيب المنتج كذلك والمستهلك ، نحن نضع افكار متعددة كثيرة في ان معا ولا يفيد في ذلك صنع القرار .



الدكتور زهير ملحي

بالنسبة للفترة عندما نقرا المشكلات من ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز لحد ل ، نحن نقرا في بداية كل فترة مشكلة ، وعندما نأتي الى - ل - في مقدمة طويلة ، نضعنا في

مناهات ، واذا بدنا وقلنا مشكلة الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي حتى يصير في تسلسل بين ا ، ب ، ز ، يعني هذه مقدمة طويلة في تفاصيل كثيرة بعدما قرأناها ما عرغت بانها مشكلة ، يجب ان نضع في البداية المشكلة وبمعدين نط التفسير والتفصيل .

السيد مقرر اللجنة

الحقيقة ، انه المشكلة التي كان يجب ان تبدأ بها الفترة هي مشكلة منع التصدير سواء بالانتاج الزراعي او الصناعي ، والكلام يتصل بهذه المشكلة فقط ، ذكرنا ذلك وارى اقتراح شطب السطور الاربعة الاصل هو منع التصدير وما تصدناه في هذا التعريف مشكلة منع التصدير يعني منع تصدير المنتوجات ، وفي ظني ان هذا هو المبدأ ، الحقيقة مشكلات الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي من هذه ، نحن نحدث من مشكلة المنع ، يعني ايلاف تصدير البلاط والبندورة هذا هو المطلوب .

السيد محمود الشريف

الوقت الذي اخذ من الاخوان حول هذه المادة اخذ بالتوسع اكثر مما حظيت به مادة اخرى ، توسع ادى في بعض الاحيان الى الالتباس والغبوض بين عناصر مختلفة ، هذه ملاحظتي الاولى ، الملاحظة الثانية ولذلك ، انا اقتصر بالحقيقة اذا كان ذلك ممكنا يعاد النظر فيها وتحديد نقاطها ، بصورة مختصرة ودقيقة على نفس النسق الذي اتبعناه في التوصيات الاخرى . لان قضية التصدير كما ذكر الدكتور السالم قضية معقدة ، نمثلا عندما يقول الدكتور المقرر مشكلة منع التصدير ، هل المطلوب منع التصدير او المطلوب التصدير ، اذا لم يكن مطلوب اي منهما والمطلوب هو التوازن بين التصدير وعدم التصدير بناء على حاجة الخزينة وحاجة المستهلك اذن فلا يقال مشكلة منع التصدير ، يقال في بداية كلامي ، لسنا نحري المطلوب منع التصدير اويحطه فاذن انا افضل ان يقال موضوع التصدير وتناوله على هذا الاساس ، بغية الوصول الى التوازن المطلوب بين الحاجات الذي ذكرناها بين الخزينة وحاجات المستهلك وتشجيع الصناعة والزراعة وشكرا .

هكذا من الأهل

السيد طاهر حكمت

اعتقد أن قراءة الفقرة - ز - في شرحها المطلوب يعطي انطباع بان هذا المجلس يعتبر أن منع التصدير هو المشكلة الرئيسية، وأن هذا الاتجاه هو اتجاه خطير، وعليه نورد أمثلة كثيرة ولذلك اعتقد أن من الضرورة بكان إعادة صياغة الفقرة - ز - لإعادة التركيز على المسألة الزراعية، وليس بالتصاريح على منع التصدير أو عدمه مسألة الإنتاج الزراعي والصناعي، وليس جعلها مقصورة على منع التصدير أو عدمه إما إذا كانت مشكلة الموضوع، هي موضوع، إباحة التصدير فاعتقد أني أنا من الذين ينادون بمنع التصدير وأن موضوع التصدير هو موضوع أتى تتحرك فيه الحكومة من وقت لآخر لمصلحة المستهلك ومصلحة المنتج على السواء ولا يجوز أن نقحم أنفسنا بتوصية مطلقة وأرجو أن تعاد الصياغة ضمن هذه الملاحظات.

السيد جودت السبول

اختلف مع السيد طاهر بان النص دعوة للحكومة بمنع التصدير، لا شك أن تشجيع المزارع يستدعي أن ينظم موضوع التصدير فلا يمنع بصورة مطلقة ولا يباح بطريقة مطلقة، والنص إذا قرأ قراءة ثانية يعطي لأن منعه التصدير في السنة الماضية أدى إلى إضرار لحقت بالمزارعين، الآن من شأنه أن يبطئ عزيمة المزارع ويضطره إلى تغيير مهنته والالتفاف إلى أمور أخرى، لا شك أن المصلحة تستدعي منع التصدير بنسب معينة وأن يبقى على النسب الأخرى.

السيدة نائلة الروشدان

أؤيد الأستاذ جودت بما ذكره بالنسبة للتصدير، مشكلة التصدير هي مشكلة الزراعة وهذه نوقشت مع ناس من خارج المجلس، منع التصدير يؤدي إلى عدم تشجيع الزراعيين ويؤدي إلى ضرر وما نريده هو تشجيع المزارعين والمنتجين.

السيد محمد ربيع

لست أدري كيف نطالب الحكومة ببراعة مصلحة المستهلك والمنتج وبعدم فتح باب التصدير على مصراعيه.

السيد عبد الله الخورشيدة

في الحقيقة لجنة الصياغة، كان المقصود

من التصدير، الإنتاج الزراعي والصناعي، وأنا أترح النص الاتي، بحث المياسة التطبيقية العامة للإنتاج الزراعي والصناعي.

السيد أمين شقير

إذا كانت ذاكرتي لا تخونني لم أذكر في المناقشة قد تطرقت بشكل واضح إلى موضوع أزمة التصدير الصناعي، إنما أتى بحث تصدير موضوع البلاط والمنتجات الاسمنتية، إنما ما عدا ذلك هي في الواقع ما في عندها مشكلة تصدير للإنتاج الصناعي، الواقع عندها مشكلة عدم التصدير الموضوع الرئيسي كان منصبا على موضوع الإنتاج الزراعي وباعتقادي أن حصر موضوع بهذه العبارة، هو أفضل وأجدي، ولا بد من إجابة حالة من التوازن بين احتياجات المجتمع وبين سياسة الإنتاج الزراعي وبين تنظيم تصنيع المنتجات الزراعية.

دولة رئيس المجلس

أذن ما هو رأي المجلس، وقد طال الجدل أن يصير إلى تشكيل لجنة من الدكتور خليل والسيد شقير وطاهر حكمت من أجل إعادة صياغة هذه المادة حتى نستطيع الوصول إلى نتيجة.

السيد خالد النياض

في الواقع هذه القضية، قضية جدلية لا تحل ولذلك هذه القضية لا تحل حل جزئي إلا إذا أخذ بعين الاعتبار ما يجري في مثل هذا المجال، بدول أخرى، التي سبقتنا في هذا المجال، عادة بالنسبة لهذه القضية، يكون هناك للإنتاج الزراعي عمليات تدريب وتصنيف وتنام مراكز تدريب وتصنيف الصنف المتأثر هو الذي يتم تصديره، وإذا لم نصل إلى هذه الوضعية في المستقبل نستظل قضية تصدير المنتجات الزراعية مشكلة مستحكة، ولا يمكن الوصول لحل مرضي لها.

دولة رئيس المجلس

ككلمة للإفراج أن يقدم أي عضو من الأخوان أي موضوع للجنة، لأنه ستكون توصية مستحكة من جميع النواحي.

الدكتور جمال الشاعر

أترح إضافة السيد مروان الحمود إلى هذه اللجنة.

السيدة نائلة الروشدان

عندما اجتمعنا كان معنا بعض المسؤولين في اللجنة.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اللجنة.

الجيب

مؤتمرون.

السيد مقرر اللجنة

ومهما يكن رايها، فإن من حق المنتجين علينا وضع سياسة ثابتة لا تتغير كل يوم. وإن تحقق حماية المستهلك إلا بزيادة الانتاج، وإن يزيد الانتاج إلا بمكثاة المنتج مكثاة سخية مستمرة وأنتا نرى أن هذه المشكلات المعقدة ستزيد وبلا واذي أن لم يوضع لها حد وستضعف التنمية الاقتصادية في الأردن أن لم نسرع لها بالحلول الناجعة وأن مسؤولية الحكم الكلي لا يصدر للمشكلة بعد حدوثها بل عليه أن يتنبأ بها قبل وقوعها. ولن يجدي نفعا اغفال المشكلة أو انكارها والسبيل الأمثل هو اطلاع الرأي العام على ماهيتها وأسبابها والقرارات الرسمية المتخذة بشأنها، وأسبابها الموجبة والاهداف المنشودة منها. وشارك المواطنين في هذا التفكير... ونوصي أن تضي الحكومة والمجلس في تأليف اللجان المشتركة لدراسة هذه المشكلات حسب ترتيب واضح للاولويات، وتقديم الاقتراحات العملية لمعالجتها.

١ - وقد لاحظنا، رابعا، مرور الحكومة مرا سريعا ببعض الاقتراحات والتوصيات التي تستحق المزيد من العناية والاهتمام. ولا نظن أن للحكومة أي تحفظات حول العمل بها، ووضعها موضع التطبيق السريع. ومنها:

١ - دراسة توصيات المحافظين حول الحد الأدنى من الخدمات والمرافق العامة التي يجب أن تقدم لكل قرية أو مجمع سكني، ووضع البرامج المكثفة لإيصال هذه الخدمات بسرعة ليشعر كل مواطن بأنه موضع اهتمام الدولة، وأن له قسطه العادل في مشروعات التنمية والخدمات العامة.

ونرى أن تدرس الالتزامات المالية لهذه البرامج المكثفة في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩.

السيد محمود الشريف

هذه الفقرة لا لزوم لها.

الدكتور جمال الشاعر

أرجو استبدال كلمة الحد الأدنى، بكلمة حول الحد الأعلى الممكن.

السيد المقرر

سوف تختل الفقرة إذا قلنا الحد الأعلى

السيد محمد علي بدير

الحد الأدنى بالحد المقبول،

السيد مقرر اللجنة

الحد الأدنى، إذا صح لنا هذا فنحن ملى

اتم الرضا

السيد أمين شقير

النص الوارد هو النص المقبول أي مجتمع يجب أن تتوفر له الطريق تتوفر له المياه تتوفر له الخدمات التعليمية تتوفر له بعض الخدمات الصحية بعض الخدمات الاجتماعية، هذه هي الحدود الدنيا، لكن الحد الأدنى ليست هذه للأبد، الحد الأدنى يرتفع باستمرار، والحد الأدنى في سنة لا يمكن أن يكون في سنة أخرى.



الدكتور محمد الزين

أنا لمهت بالنسبة للخدمات التي طرحت في أثناء المناقشة بأنها ستوضع في الموازنة العامة، هل يعني أن هذه الأشياء ستناقش الآن، أم أنها ستناقش أثناء الموازنة العامة.

دولة رئيس المجلس

الحقيقة أنه هذه التوصيات هي نفسها بشكل موسع ومنسق، واللجنة رأت أن تنفذ هذه التوصيات بشكل وضع خطة عامة وينفذ بموجب هذه الخطة والموازنة هي أفضل مناسبة

هكذا من الأهل

لمناقشة هذه الأمور .
أكمل يا حضرة المقرر

السيد مقرر اللجنة

بـ السرعة في استكمال التخطيط الاتفي
للمملكة لا من حيث توزيع الخدمات لمصعب ، وإنما
من حيث توزيع المشروعات الانتاجية وتشجيع
انشائها في الأرياف للحد من هجرة المواطنين
الى المدن .

جـ تأسيس مجلس أعلى للتوجيه الوطني
يسهر على سلامة التوجيه ونشر الوعي الصحيح
وتعزيز حرية الرأي ، وإبلاغ رسالة الاعلام الى
جميع المواطنين .

دـ توسيع قاعدة التعليم الجامعي وتمييزها
ولهذا الغرض يوصي المجلس بسرعة استكمال
مباني كلية الشهيد فيصل في مؤته لتصبح نواة
لجامعة مؤته في الجنوب والالتباس من جلالة الملك
المعظم تأليف لجنة ملكية للعمل على تحقيق هذا
الهدف لتسهم هذه الجامعة مع شقيقتها في استيعاب
عدد أكبر من الطلبة الاردنيين الذين يتلقون العلم
بالخارج .

هـ دعم المجلس الصحي العالي ، وتوسيع
مجالات اختصاصاته ، وتطعيم عضويته بالزبد من
اطباء القطاع الخاص ، ودراسة التأمين الصحي
في القطاع الاهلي ، ودمج القطاع الخاص دجا
عضويا في خطة الفنية الصحية الشاملة .

وـ العدول من سياسة الابنية المدرسية
المصنعة لغلاء كلفتها وقصر عمرها بالمقارنة مع
الابنية المدرسية التقليدية التي تعتمد على المواد
واليد العاملة الوطنية .

السيد أمين شمس

أرجو ايضاح الجملة الثانية من بداية النقرة
وتوسيع مجالات اختصاصاته لانه في حدود علمي
ان المجلس تشكل بموجب نظام حددت فيه
اختصاصاته وهي مجالات لا أمرها من المطلوب
توسيع اختصاصاته .

السيد مقرر اللجنة

شطبنا ، توسيع مجالات اختصاصه .

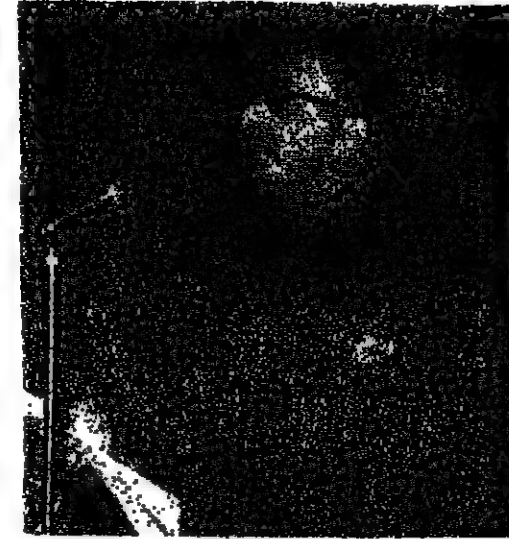


السيد أمين شمس

أنا في الواقع لا أستطيع ان احكم في موضوع
غلاء الكلفة فيما يتعلق بالابنية المدرسية الجاهزة ،
لا بد لناس لكثير خبرة ومعرفة في هذا الموضوع
ان يحدث ، انما موضوع الابنية الجاهزة ، لا بد
ان يأخذ بعين الاعتبار وبشكل اساسي قضية
الزمن ، الانتاج ضمن الزمن ، نحن في كل جوانب
حياتنا تتسابق مع الزمن ، على امل ان تلحق
بركب العالم المتحضر ، قضية التعليم وقضية
الخدمات ، لا بد من توفير الظروف والوسائل
وتأمينها ضمن فترات زمنية قصيرة ، ويتزايد
مستمر ، فإذا كانت الابنية الجاهزة وغلاؤها
مسيب من انها مواد تصنع في الخارج فليكن
التصنيع ان تصنع محلية ويوحد محلية تفسي
بالفرض لتأمين احتياجات البلد من ابنية تلزم
للتطور ، قضية المدارس ، كما لا يجهل الزملاء
أحدى ازمت الناس في حياتهم حين لا يتوفر لابنتنا .

ضمن الوقت المعقول امكان وصول يدرسون
فيها ، فيقتون اليوم واحدة تبدأ في ساعة مبكرة
جدا وأخرى في وقت متأخر جدا ، وتختصر
الساعات أحيانا يضع دقائق لتوفير هذه الامكانية
أنا بامقادي ان كل وسيلة ممكن ان توغر
مدارس لطلبتنا يجب ان تستعمل ، وإذا كانت
هناك أخطاء أدت الى ارتفاع اسعارها فلا بأس
من المدة النظر في هذه الاخطاء وتصحيحها ،
انما في الواقع ان المستشفيات ودور الأيواء ،
والمدارس وما إليها ينبغي ان تتوفر بأسرع وقت

يمكن ولو اقتضى الامر الاعتماد على الابنية
الجاهزة .



السيد طاهر حكمت

بالإضافة الى ما أدلى به السيد أمين شمس
لم يقدم الى المجلس دراسة غنية هتسببة
اقتصادية تبين جدوى هذه المدارس المصنعة ،
ولذلك لا اعتقد ان المجلس في وضع يمكنه من
الحكم على الخطأ بالعدول عن سياسة الابنية
المدرسية المصنعة ، دون ان تكون لديه المعطيات
التي تبينه ان يبني عليه القرار خاصة وان هذه
الابنية المصنعة ، ولذلك اقترح اعتبار الفترة
وـ بلغية .

السيد سلمان القضاة

أنا لست خبيرا ، كما سمعت من الاخوان
الكرام ، لكن حل وسط العدول ما يمكن عن
سياسة الابنية المصنعة ، لانه في الحقيقة
الاصل ان نشجع العمل والإيادي العاملة والموارد
له ، ولذلك اقترح ان تبقى الفترة وـ بالعدول
ما يمكن عن سياسة الابنية المصنعة ، وبالتالي
ان نوازن الحكومة حيثما هو اصلح .

السيد عبد المجيد حجازي

أولئ السيد سلمان على اقتراحه وذلك
بالاستغناء من الابنية المستوردة المصنعة، وبهذا
يستقيم المعنى .



دولة رئيس الوزراء

من أجل السرعة لا شك انه في أيام يسيل
ظرف معين ، وتدفع وراء شغلة معينة من أجل
الانتاج والسرعة ؟ هي مش سياسة ثابتة .
موضوع الابنية تنفيذية ، عندما يطرح عطاء بناء
المدرسة لم يأت احد لانه ما في احد يجي ،
ولم يكن هناك وسيلة الا ان تأخذ مدارس مصنعة
لكن ليس من سياسة الحكومة ان تأخذ بالابنية
المصنعة وقد اوضحنا ان هذه المدارس تتحمل
انها وزارة التربية والتعليم بحاجة لهذه المدرسة
في هذه التوسعة ، وهذا حق للمجلس ، لا شك
أنا نصل في اغراض للسرعة والانتاج ، وهذه
المدارس صارت وخلصنا منها ، انتهت وما عاد
نسوي مدارس مصنعة .

السيد مقرر اللجنة

أما طريقتان ان تقرأ العبارة ، كما يلي ما
دام دولة رئيس الوزراء أكد اننا لن نلجأ الى
الابنية المصنعة ، او إلغاء الفترة .
دكتور كارلوس ديمس

أرجو دراسة جدوى الابنية المصنعة لانه
من الجائز ان نلجأ إليها في هذا الوقت ،

السيد محمد علي بدير

الحقيقة اعتقد ان هذه المادة اخذت من
التفصيل اكثر من اللازم ، الدولة ستجد نفسها
مضطرة الى وجود مدرسة تلجأ الى أقامة خيم

الامضل ان تشطب كلها .

الجميع

موافقون .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس
لا يتمتع على أي عضو أن يقدم أي اقتراح

السيد مقرر اللجنة
ز - إعادة النظر في سياسة التربية والتعليم من حيث الكم والكيف وربطه بالتنمية والإنتاج وحاجات المجتمع وتعميق الثقافة الديمقراطية وممارسة مسؤولية المشاركة والشورى منذ نعومة الأظفار وحتى مراحل التعليم الجامعي ، لوضع أجيال الحاضر والمستقبل في صورة الأهداف القومية والجدد الوطني والإسراع بعمليات التنمية الشاملة في المملكة .

السيد طاهر حكمت
أقترح شطب كلمة تعميق الثقافة الديمقراطية لأنه ليس هناك ثقافة فاشيستية وثقافة نازية ويمكن القول تعميق التربية الثقافية .



السيد محمود الشريف

أنا أقر السيد طاهر فيما أبداه حول الثقافة وتعميرها إلى المفاهيم الديمقراطية ، أو الأساليب الديمقراطية ، أنها أبقاء الفترة ، لأنه المقصود الحقيقة إذا ربطنا مع الكلمات التي وردت بعدها وممارسة مسؤولية المشاركة والشورى منذ نعومة الأظفار ، وحتى مراحل التعليم الجامعي لتربية الأجيال الناشئة على احترام الرأي المعارض والحوار المذهب الهادئ وبحيث المشاكل يتسارع الصغر ، هذه المسائل لازم تفرس فيهم منسب الصغر ، والمسألة واضحة على الأقل في برامج الوزارة حتى الآن ، أبقاء الفترة ضروري .

الدكتور محمد ربيع

الثقافة ترتبط بالبدا والنظام الذي تنبأه

دولة رئيس المجلس

أول مبدأ وضعناه هو الاعتبار على الطريقة الروحية والدينية .



السيدة وداد بولص

أرجو أن تبتى على كلمة الشورى لأنه يجب أن نعلم الطالب ، ونعتمد على الرأي .

السيدة انعام المفتي

قولنا إعادة النظر في سياسات التربية والتعليم ، هذه مذكورة في سياسة التربية والتعليم ، هو التأكيد من ناحية وإيجاد الطرق العملية لتحقيق هذه السياسة ، لناخذ الآن نظريات ، في جهود تبذل الآن ، لكن التأكيد .

السيد أمين شقير

لا نريد أن نناقش حول الثقافة ، هل تشمل هذا أو هذا ، إنما الثقافة تشمل كل شيء في الدنيا ، الواقع المقصود من النص تعميق المفاهيم

أو طريق أجدي وأقوى ، لأنه لا يوجد دائرة خاصة ، أن يكون في توصية للحكومة المقترحين حتى لا تكون التوصية بدائرة خاصة .



دولة رئيس الوزراء

ليس شرطاً أن تؤسس دائرة خاصة بالمقترحين ، المهم هو العناية ، كل توصية لها اعتبارها .

السيد مقرر اللجنة

وبذل العناية الخاصة ،

السيد محمد علي بنير

شطب كلمة تأسيس دائرة خاصة ، والبده بالعناية ،



المفاهيم هي وعي وثقافة وممارسة ، هذا المفهوم مطبق ومربوط بثقافة وتوجه ، إذا قبل اقتراح السيد محمود الشريف في تعميق المفاهيم الديمقراطية نكون قد أوغينا الوضع حقاً ، أما ما تفضلت به الأختم انعام بإعادة النظر في سياسة التربية والتعليم حيث أنها بالأساس شاملة ونرجو أن نستمع لرأي الأستاذ عبد السلام لوضوح اشتغال سياسة التربية والتعليم .

السيد مقرر اللجنة

أمر على كلمة المفاهيم ، أما إعادة النظر في تطبيق سياسة التربية والتعليم .

السيد طاهر حكمت

هناك قانون التربية والتعليم وهو مشتمل على سائر المخططات الموجودة أنا اعتقد أن القول في المادة سياسة التربية والتعليم أمر غير ممكن لأنه يعني إعادة النظر في قانون التربية يمكن أن تصاغ بشكل آخر ، إعادة النظر في تعريف سياسة التربية والتعليم .

السيد أحمد الطراونة

يا سيدي خيلنا نغير كلمة مفاهيم ونخلص من هذه الفترة كلها ونغير كلمة ثقافة بكلمة مفاهيم ، أخذت جدل كبير .

السيد مقرر اللجنة

ج - تعزيز استقلال القضاء ، ورفع مستوى القضاء من جميع النواحي العملية والمسلكية والمعاشية والإلمنيان إلى سرعة التقاضي وسيادة العدل في جميع الأحوال .

ط - تأسيس دائرة خاصة للعناية بشؤون المفترين والمحافظة على صلاتهم المنووبة والمالية بوطنهم .

الدكتور محمد عضوب الزين

سيدي والطلبة خارج المملكة .

السيدة انعام المفتي

أقترح أن لا تحدد العناية بشؤون المفترين بسياسة خاصة ، قد يكون هناك أساليب

هكذا من الأجهل

السيد خالد الفياض

هذا الاقتراح ، انه اذا بده بترك بحث لحاله انه العناية او التوصية بشؤون المغتربين فيمتنى هذا الامر متروك وبدون تحديد تحديده يؤدي الى تأسيس دائرة خاصة ولو انها تابعة لاحدى الوزارات للخارجية او لآخرى يكون افضل حتى يعرف المغترب اين يذهب وان هذه الجهة هي المسؤولة من حل قضيته ، اما ان يترك الامر فاعتقد انه غير صحيح .

السيد محمود الشريف

هذا الموضوع تحدث فيه اكثر من زميل ، في التطبيق على بيان دولة الرئيس ، وحيث ان هذا البلد يعاني من مشاكل كبيرة وضخمة ، وقد لمس ذلك عدد من الوزراء ، والمسؤولين الذين طلموا بدول الخليج ، وهناك ثلثات كبيرة من الاردنيين تعمل في هذه الدول . واطر الاستاذ خالد على انه لا نخسر شيئا بتخصيص او دعوة او مطالبة الحكومة ، بتأسيس دائرة خاصة للعناية بالمغتربين ، وبصبح اذا تركناه فقط على امر العناية تصبح هذه الفترة لا لزوم لها لانها لا تحدد اقتراحا معينا ، اؤيد تأسيس دائرة خاصة تابعة لاحدى الوزارات للعناية بشؤون المغتربين .

السيد سليمان ارتيمه

انا باعتقادي انه تعيين دائرة خاصة للمغتربين تكلف الدولة نفقات كبيرة ، ومن خلال هذه الدائرة سنكثر الزيارات للتعرف على مشاكل المغتربين ، وانا اعتقادي انه مندنا سفارات مع كل الدول الصديقة والعربية وتستطيع هذه السفارات ان تعالج مشاكلهم ، لانه عندنا سفلات ملحة افضل بكثير من هذا ،

السيدة انعام المفتي

انا اصر على ايجاد جهة مشرفة ، مرجع خاص لهؤلاء .

السيد مقرر اللجنة

اما ايجاد دائرة خاصة او العناية بهم وهذه العبارة وردت في اكثر من بيان من بيانات الاعضاء هناك طلب بتأسيس دائرة خاصة للمغتربين فلما ان نتول بايجاد دائرة خاصة او العناية بهم ،

السيد سليمان عرار

وزير الداخلية
اعتقد ان وزارة الخارجية فيها جهات مختصة

الى جميع السفراء ، بالعناية المطلوبة ، هو العناية ووضع سياسة بجاليقنا ، وضع معين ، يتم المقصود من هذه التوصية توجيه سياسة معينة للعناية بالمغتربين ، اما فتح دائرة خاصة لهذا لا يزيد من الامر سوى الزيادة ،

الدكتور موفق الفواز

اقتراح ان نسمي وزارة السياحة بوزارة السياحة والمغتربين .

السيد طاهر حكمت

العناية بشؤون المغتربين والمحافظة على صلاتهم المعنوية والمادية واتخاذ الاجراءات الكفيلة العملية بذلك .

دولة رئيس المجلس

مبدا العناية واتخاذ الاجراءات قد يؤدي الى تلك العناية مع التأكيد عليها هو تحديد ، قد لا يكون بصيغة اخرى ، فالعناية واتخاذ الاجراءات العملية .

السيد خالد الفياض

نريد ان يكتب فيه قرار لان يترك كوصية ويروح هيك .

دولة رئيس المجلس

بأي صفة يروح كوصية ،

الدكتور كارلوس ديمس

لثني على اقتراح الدكتور الفواز باعادة تسمية وزارة السياحة والمغتربين .

دولة رئيس المجلس

من يؤيد تغيير اسم الوزارة .

السيد احمد الطراونة

هذه الوزارة ، السياحة ليس لها علاقة بواطنينا الذين يشتغلون بالخارج .

السيدة انعام المفتي

لا خلاف بين الاعضاء بالاهتمام بشؤون المغتربين ، هناك نص من الاخ طاهر اثني عليه ،

دولة رئيس المجلس

من يوافق ؟

الجميع :**موافقون .****السيد مقرر اللجنة**

هـ - وقد وقف المجلس والحكومة من بعض القضايا مواقف يبدو فيها التباعد او بعض الخلاف العلني او الخفي . وفي مقدورنا ان نرفع الحجة الى صعيد المصلحة العامة على المدى البعيد ،

لنتبين وجه الصواب ونعمل معا على اكتشاف السبيل السوي لتحقيق هذه المصلحة . ونذكر فيها نذكر القضايا التالية :

السيد طاهر حكمت

يبدو لي ان المجلس والحكومة قد وقفا مواقف مفاعدة هو امر غير صحيح فليس صحيحا ان الحكومة وقتت موقفا مخالفا لما يراه المجلس بالتشديد على مراعاة فيما يتعلق بتحصيل ضريبة الدخل المقررة ، او ادخال جميع الضرائب ، ولذلك فلتني ارجو ان يأخذ بعين الاعتبار ان مطلع هذه الفترة ، سيعزز بحيث لا تعني ان الحكومة وقتت موقفا مخالفا ، انا اقصد ان يشار الى بعض القضايا كانت قضايا خلافية ، بشكل او بآخر ، الا ان المجلس يوصي فيما يتعلق بهذه القضايا .

دولة رئيس الوزراء

لا اذكر انه جرى اي تصويت على اي موضوع صار فيه خلاف ، بين الاعضاء والحكومة وصار في خلافات بالنقاش بين الاعضاء أنفسهم كان لوضع توصيات . وهذه ليست خلافات بل توصيات .

السيد مقرر اللجنة

الحقيقة عند تناولنا جميع القضايا التي طرحت كان هناك تصنيف لجميع القضايا ، بعض القضايا اتفقت فيها المجلس والحكومة . وقد اشترت اليها ، وبعض القضايا كانت اتفق عندها من التعديل بعض القوانين ، وشرنا الى هذه القوانين . بعض القضايا لم تبحث بالعمق الكافي ، في تلك المناقشة هذه ، درست وفكرت كمشاكل وتحتاج بعض القضايا مرت عليها الحكومة برا سريعا وموافقة عليها ، نحن نستعرض اسلوب التناوب والفترة الاخيرة هي بعض القضايا التي طرحت وكان رد الحكومة عليها ردا يختلف عن مطالب المجلس ، ليس هناك تباعد وخلاف بالرأي مستندا الى المصلحة العامة بتنظيم الاجتهادات يمكن انه بعض القضايا لم يجر بها البحث بالعمق والتفصيل ، لماذا كان بقرائنا لها بعض التناوب بالفترة الاخيرة ، هي بعض القضايا التي طرحت في المناقشة ليس هناك تباعد واختلاف كبير في الرأي المصلحة العامة هي التي تنظم هذا الاجتهاد .

دولة رئيس الوزراء

كما ورد الآن الشخص الوحيد الذي تقدم هو خالد الفياض والمجلس رجع من هذا السراي هل يعني ان الحكومة اختلفت مع المجلس في هذا الموضوع ، التمهيدات ، موضوع لم يطرح كل مادة على التصويت ، والحكومة لا تستطيع ولا تصدر ان تجاوب على كل نقطة وردت ، وكان الغاية من النقاش ، هي عمل تواصي وهذا ما يعيش خلاف ولا يمكن ان يكون هناك اختلاف ، عمل التواصي لا يمكن ان نقول سلك ، هي اجتهادات وربما اختلف بالاجتهادات ، وانا لا اقول انني اختلف انا وانت ، هي تواصي .

السيد المقرر

نشطب الاسطر الاولى وتقرأ التوصيات ولم يحدث اختلاف بالمناقشة نحو اي مبدا .

دولة رئيس الوزراء

هذه المواضيع مطروحة لنظر المجلس

السيد وليد عصفور

نحن نرفع تواصي ، وانا لا ارى داعي للمقدمة ولا داعي لهذا الكلام كله ، لانه نحن لا نريد وضع محضر للجلسة حتى يقال حدث كذا وكذا ، نحن نرفع تواصي ، والتواصي تنزل بالتسلسل .

السيد طاهر حكمت

لا بد من المقدمة للمادة هـ - والمقدمة الى حد ما بجانب الواقع والحقيقة ، وتجاورا لكل ذلك هي الصياغة نفسها ، ولكل ما اشيد ، ارجو ان اقترح ان تكون المقدمة كما يلي ، بحيث تصبح كما يلي ، وفيها يتعلق ببعض القضايا الخلافية او ذات الاهمية الخاصة ، والتي سيأتي ذكرها فيما يلي ، القضية ليست قضية خلاف بين الحكومة وبين المجلس ، انما بين اعضاء المجلس .

السيد سليمان عرار**وزير الداخلية**

اذا طلمت من المجلس كتواصي ما عاد في خلاف .

السيد مقرر اللجنة

ارجو عدم التركيز على الاسطر الاربعة الاولى ، ليست توصية مستغفر في ضوء اقرار التواصي اذا صدق بأنه فقط التواصي المرغومة من المجلس حول هـ - فقد حدث خلاف حول

هكذا من الأهل

١ - هل حرية الصحافة كانت مثقلة ، يجب ان تحال القضايا الى المحكمة ، كان في شبه خلاف اما الان ان ننسى السطور الاربعة ، وان ترك لهذه المادة ، الان هذه التواصي منقولة للبحث ، عندما تقدم هذه التواصي لن تقدم بهذا الشكل ستقدم للحكومة بطريقة مختلفة ، الان لاغراض البحث وانهاء المشكلة ، ارجو بحث كل مشكلة على حدة ، وحرى بالمجلس ان يبحث هذه التواصي .

السيد عبد المجيد حجازي

ارى ان تشطب الفقرة - ه - وتتبع هذه المواد للفقرة الرابعة ، وبحيث تصبح - ا - ي ، دولة رئيس الوزراء

في رد الحكومة على هذا الموضوع تركت للتواصي ، يجوز جاوبت على قسم ، وفي قسم ما جاوبت عليه ، لم يكن المفروض انها جاوبت عليه لانها متفقة عليه ، يعني في الفقرة - ٤ - في قسم جاوبناه وفي قسم ما جاوبناه ، مثل ما قالت السيدة انعام ، مرت الحكومة عليه مروراً سريعاً لا يعني هذا اجمال شيء ، بعض الاعضاء قالوه ، او مختلفين عليه المادة - ٤ - ، الحكومة حددت هذا النظام ، مثلاً في موضوع سياسة التربية والتعليم ، لا يجوز للحكومة ان تعود للنظام اصلاً ، ولكن الحكومة تأخذ بهذه التواصي ، وكثيراً من هذه التواصي يرجع للحكومة الرد عليها ام لا ، هنالك تواصي عندما نقر تذ هب الى الحكومة في شيء صار منفذ في شيء تحت التنفيذ في شيء قد لا تأخذ به الحكومة ، او قد لا تجيب عليه .

السيد مقرر اللجنة

يخيل الي اننا سنصل الى النتائج الايجابية المرجوة ، يقول دولة رئيس الوزراء انه هناك بعض التواصي نفذت وهناك بعضها تحت التنفيذ ومن هنا فائني ارجو وأوصي الاخوان ان تكون التواصي من نفس الوزن ، بحيث تدرج جميعها كوجهة نظر عامة لم بعدتها نتاح لنا الفرصة لبدء ما تم التفاوض عليه .

السيد محمد علي بدير

التي على رأي السيد عبد المجيد حجازي بالغاء سببها والحائز ببناتي النقابات بالمادة - ١ - ثانياً ان القاعدة أصبحت غير مدققة ، فاقترح تأجيل الجلسة لاننا لا نستطيع اكبالها لانهم سيقربون تأخير وقت طويل .

دولة رئيس الوزراء

ارجو ان تنتهي من التواصي اليوم ، لانه بالواقع امامنا لنهاية جلستين ، الجلسة الثالثة تكون في السنة القادمة في ١/١/١٩٧٩ ، امل ان تقدم الى المجلس قبل (١٨) الحالي ، الموازنة الان تحت الطباعة النفقات الراسمالية ، القسم الاخر ستنتهي منه ، امل ان تكون الموازنة جاهزة في نهاية الاثنين ٢٦/٢٥ بتكون منتهية ، من المجلس وحتى نعمل بها اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ ، واذا انتهينا من هذه التواصي امل ان تدرج هذه التواصي بنفس الاهمية .

دولة رئيس الوزراء

انا الذي قصدته ان نهي الاخوان في المجلس ان يتفرغوا اسبوع كامل تفرغ كامل ، يعني الذي عنده تضاييه للبحث .

اصوات هذا صبح

اصوات موافقه

السيد مقرر اللجنة

١ - ضمان حرية الرأي ، واحترام الرأي المخالف ، وتعديل قانون المطبوعات لنفح باب القضاء امام الصحفيين اسوة بغيرهم من المواطنين وتمكينهم من حق الطعن بقرارات إلغاء الامتيازات الصحفية وقرارات التعطيل لمدة تتجاوز اسبوعاً واحداً ومساعدة الصحافة على النماء والتطور والازدهار لتعكس صورة هذا البلد المشرقة في اطار واضح من الالتزام برسائله والحفاظ على امنه وسلامته واستقراره .

الدكتور جمال الشاعر

اقترح تعديل كلمة اسبوع بكلمة ثلاثة ايام

السيد أمين شقم

لعله من الصدف الطيبة ان نبحث هذا الموضوع ، في الذكرى الثلاثين لحقوق الانسان ، وان نتذكر بهذه المناسبة مرة اخرى ، بان كل توجه نحسب الديموقراطية وتعميقها روحاً ومؤسسات وممارسة انما هو في الحقيقة خدمة كبرى نقدمها لوطننا واذا كانت هنالك في تاريخ اي حقبة موجبات سلبية فانها لا تصلح لان تكون مقياس الدائم والمخ علينا في تفكيرنا وما توجه اليه من اجراءات لعله من الخير ان نتذكر بان كل افتتاح بين المواطنين بين الجماهير والحكم هو الضمانة الحقيقية في طريق وحدة الوطن والمواطنين ، وحدة

تستوعبه التوصية ، عندما نقول ضمان تسهيل حرية الصحافة ، يعني ان الكلام موجود الذي تفضل به باستثناء كلمة حرية الوصول الى المعلومات وتأخذ بالوصول للمعلومات وهذا اقتراح

دولة رئيس المجلس

يوجد لدينا اقتراح ايضا من الدكتور جمال وهو ثلاثة ايام بدل اسبوع ، الاجراءات القصيرة اذا كانت المدة قصيرة ، تتم قيل ان يأخذ الطعن بجراه ، فلا بد من وضع مدة زمنية لنصل الى نتيجة الاقتراح مطروح على المجلس من يثني عليه السيد محمود الشريف

نحن نريد ان نناقش المجلس يتكلم الى ضمان حرية الرأي واحترام الرأي المخالف ثم ينتهي الى اجازة التعطيل بهذا امر مثاقنسن ، انا اتول ان المجلس يرغب مبدأ قرارات التعطيل والحكومة ان تقبل او ترفض هذا ، هذه توصية ويجوز للمجلس ان يقر التعطيل الاداري على الاطلاق ، المجلس لا يتكلم عن المدة ، هو يرفض مبدأ التعطيل ويجعل التعطيل للقضاء ، انما الحكومة حرة في ذلك ، انما المجلس يتكلم عن حرية الرأي ، ثم يجيز التعطيل ثلاثة ايام كيف يجوز ذلك .

السيد سليمان ارتيمية

اريد ان ارد على السيد شقم ، انا اؤمن بالديمقراطية الهادفة والتي ترفض مصلحة البلد اولاً ، لا الديمقراطية ذات المفاهيم المختلفة والمستوردة : ونحن بخير بممارستنا الديمقراطية وحرية الرأي ولا اوافق الشاعر على ثلاثة ايام



البنية الداخلية ، اذا تصلبت يستطيع اي برنامج ان ينجح وان يتقدم ، لذلك فائني اعتقد ان الفقرة - ا - التي قدمها الدكتور خليل مقرر اللجنة لا تفي ايفاء كمالاً بما قدمه مجموعة الزملاء اثناساء المناقشة في هذا الموضوع وانا ارفع في ان تقدم بتعديل لهذه الفقرة على الشكل التالي الفقرة ا - ضمان حرية تكوين الرأي سواء كان رأياً سياسياً او رأياً متصلاً بأي منحنى من مناحي الحياة القومي وضمن حرية التعبير عنه واحترام حرية الرأي المخالف ، وبالتالي ازالة القيود والعقبات التي تقوم في وجه المواطنين حين يرغبون في ممارسة حقهم بالتعبير عن الرأي وانهاء الملاحظات والتعقيبات التي تنشأ عن ذلك وتعديل القوانين التي تتعامل بهذه القضايا ، بما يعبر عن تلك الضمانات والحقوق واعادة حق النظر في المخالفات الى القضاء المدني ذلك ان الوحدة الوطنية وحتى تكون جدية وصحيحة فلا بد لها من ان تترسخ في جو اكيد من حرية المواطن باختيار موقفه وباختيار حريته الاكيدة في ممارسة مسؤولية في ذلك الوقت وباعتبار ان هذه النظرة وذلك

الوقت تعبير عن انسجام مع روح الديمقراطية والتراث بالباديء والحقوق الدستورية التي يتوجب ان تستقر في حياة الوطن وفي كل مؤسساته وقوانينه وبناء على ذلك التوصية بتعديل قانون المطبوعات بشكل يتيح للمواطنين خرساً اوسع باصدار الصحف وجعل القضاء المرجع الصالح والوحيد للنظر في مخالفتها ، وابتاع العقوبات عليها او النظر بطعن اي قرار اداري يصدر ضدها او يمنح الترخيص لاصدارها ، كذلك تيسر مهمتها بوصولها الى المصادر الحقيقية للمعلومات والاعتراف باهمية الدور الاعلامي والتوجيهي ، الذي تمارسه الصحافة في خلق رأي عام وطني واع في اطار الفن الصحفي ، واحاطتها بالظروف المناسبة والمساواة على النمو والازدهار لتعكس صورة البلد وتطلعاته وطموح شعبه وحيويته في اطار واضح من الالتزام برسائله القومية والحفاظ على امنه وسلامه اراضييه وسلامة شعبه واستقراره .

السيد مقرر اللجنة

لا اعتقد انه الكلام الذي قاله الاخ لكن يده يضيف كثير وتطول المبرارة بشكل اكبر لا

هكذا من الأهل



الدكتور عيسى قسوس
اقترح الغاء وقرارات التعطيل لمدة لا تتجاوز اسبوعاً ، الغاء اسبوعاً الفاءاً ثانياً اقترح اضافة مقرة ، وانهاء المصاحفات ومصادرات جوازات السفر الغير شرعية .

السيد مقرر اللجنة
الواقع هذا ماله علاقة بالموضوع ، المجلس بين ثلاثة خيارات ، ان تعطيل لمدة تتجاوز اسبوعاً واحداً ، ان تعدل المدة الى ثلاثة ايام ان يبقى النص كما هو وارد ، لا مجال الان لغير موضوع . بحث ، وظننا ان هذا النص هو اقرب ما يكون للمجلس بشكل عام ، ارجو لاغراض انتهائه التوصية ان يطرح بالتصويت .

السيد امين شمس
يبدو بان الاقتراح الذي تقدمت بالتعبير والتوضيح قد غاب عن الاخوان انني اتحدث ليس فقط عن حرية الرأي ، اتحدث من خلال الجلسة التالية من خلال مشروع لجنة الصياغة وكأنه منصب على حرية التعبير والرأي للصحافة ، انها هو حرية الرأي السياسي والتعبير عنه والصحافة هي احد اساليب التعبير عنه الرأي السياسي وليس قصراً على الصحافة ، فإذا كان التعبير المقترح نصاً طويلاً ، فاقترح ان يضاف التعبير التالي بعد كلمة حرية الرأي ضمان حرية الرأي السياسي والتعبير عنه واحترام الرأي المخالف وشطب المدة المتعلقة بالتعطيل الاداري طالما اننا توجهنا الى القضاء المدني . وشطب المسد .

السيد مقرر اللجنة
ارجو ان لا يساء الفهم ، هناك رأي اجتماعي واقتصادي ، حرية الرأي مطلقة ، الانسب ان نضمها هكذا .

الدكتور جمال الشاهر
انا اوافق معالي المقرر ، حيث ان السراي ينسحب على كل شيء ، ومفهوم عندي نطالب بحرية الرأي هي ليست حرية الاراء التي ليس لها قيمة ، بالنسبة لتعطيل الصحف ، الحقيقة اذا عننا للذاكرة تعطيل جريدة الدستور والرأي كان هناك لجوء الحكومة الى استعمال الحكم العسكري وليس قانون المطبوعات وذلك للتخفيف من مدة التعطيل ، حسب قانون المطبوعات اسبوع ، فالآن نحن نواجه مشكلة اذا تعطلت جريدة مدة

الدكتور عيسى قسوس
العملية اصلاً منافضة لحرية الرأي عملية التعطيل نفسها تناقض حرية الرأي لا يوجد حرية رأي وتعطيل

دولة رئيس المجلس
نحن الان امام نص لجنة الصياغة واقتراح بالغاء المدة اصلاً ، وهو اقتراح من السيد محمود من يؤيد هذا الاقتراح بشطب المدة

السيد الامين العام
(١٨) من (٤٥)

دولة رئيس المجلس
سقط .

والان الاقتراح بتعديله الى ثلاثة ايام بدل سبعة من يريده .

السيد الامين العام
(٢٨) من (٤٥)

نجح الاقتراح ثلاثة ايام

دولة رئيس المجلس

هناك اقتراح باضافة حرية التعبير عنه ، نتي عليه ، من يؤيده .

السيد الامين العام

(١١) صوت

سقط .

دولة رئيس المجلس

المادة بكاملاً للتصويت

الجيب :

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

ب - المعالجة السريعة للاعتداءات على الاراضي الاميرية ، وحل المشاكل الناجمة عنها بما يحفظ حقوق الدولة والمواطنين ، ووقف التفويض الا لمن لا يملك الارض او المسكن ، او لمن يستطيع احياء الارض بجهد والارتباط بها واستغلالها وتنمية المراعي لحماية الثروة الحيوانية وتكثرها .

الدكتور محمد غضوب الزين

رئيس الوزراء ووزير الداخلية اكثر معرفة في هذا الامر ، الفترة الاخيرة عملية التعويض تخص الناس الغير مالكين .

دولة رئيس المجلس

المفروض من المواطنين ان الكل ذي حق ومن له حق يحافظ عليه .

الدكتور عيسى قسوس

اعتقد ان مشكلة الاراضي الاميرية هي مشكلة معقدة ، ولا يمكن حلها الا بتكوين جمعيات تعاونية ، وتوفيق الاراضي الاميرية التي الجمعيات التعاونية مع مساهمة الحكومة بدعم الجمعيات مادياً وايضاً من حيث الاجراءات القانونية بحيث تزيد من انتاجية البلد .

السيد مقرر اللجنة

ج - التوقف عن تحصين القرارات الادارية سوى ما اتصل منها بامن الدولة والسلامة العامة ضد الطعن لدى محكمة العدل العليا ، بما في ذلك تلين الضمانات القضائية الحقيقية في نظام الخفنة البنية الجديد ضد العزل او الاحالة التعسفية على التقاعد وعدم الاخلال بالحقوق المكتسبة .

د - تنفيذ بعض التوصيات الخاصة بالسياسة المالية الواردة في خطة التنمية الخمسية بتشكيل لجنة عليا لدراسة الهيكل الضريبي والعبء الضريبي ووضع تشريع متطور للجبارك وتحصيل ضريبة الدخل الحق ، وادخال جميع الضرائب والرسوم التي تجبها الخزينة في حسابها اولا ، وتعديل قانون الشرفية وتحصيل نسبة عادلة من كلفة مشاريع السري وتنقذ تشغيلها وغير ذلك من التوصيات الاخرى الواردة في الخطة .

هـ - جعل قرارات المحاكم العسكرية قابلة للنقض بعرضها امام هيئة محكمة التمييز بانضمام عضو عسكري اليها كما هي الحال في احكام محكمة الشرطة .

و - التشديد على مراقبة تنفيذ التعهدات والعطاءات ، في جميع المشاريع صغيرها وكبيرها لحماية مال الدولة من العبث ، والحيلولة دون المطالبات المستندة الى تقصير الادارة او المهندس المستشار بها في ذلك وضع حد اعلى في العقود المبرمة مع المتعهدين للمطالبات ، وتطبيق غرامات التأخير لانجاز المشروعات في مواعيدها .

ان التطورات المستمرة في المنطقة وابعادها واثارها الايجابية والسلبية هنا وهناك . تفرض علينا وضع الدراسات الموضوعية لتعزيز الجبهة الداخلية ، وضمان الامن والاستقرار ، ودعم اسباب الدفاع والصمود .

ومن هنا لا بد من اعادة تنظيم المؤسسات على اسس الكفاءة وسرعة التكيف ونجاعة الاداء وشرف العمل . وكما ان حماية الفرد مسؤولية المجتمع ، فان حماية المجتمع هي ايضا مسؤولية الفرد .

وان ايمان المواطنين بقيادة بلدنا العزيز ورسالته القومية وكيانه المستقل تفرض علينا باستمرار الحفاظ عليه واعلاء شأنه واعتبار ذلك هدفاً اسمى نستطيع تحقيقه وربطه بالاهداف القومية السامية التي تبناها هذا البلد منذ نشأته والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لجنة الصياغة

بمصدق الامين العام
عبدان بيمون

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس

لجنة الصياغة المصغرة ، تجتمع الساعة الثانية عشرة في مكتبي حتى نتخلص من قضية الزراعة وخلاته ، والان ارفع الجلسة .

« وهذا هو نص التوصيات بعد ثم تعديله »

الامين العام

عدنان يعين

من قبل اللجنة وكما سيرسل للحكومة .

*

السيد الامين العام

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

(لم تعين)

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

* وقد اجلت باقي مواد جدول الاعمال الى ما بعد .

تعريف

١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان يعين .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساهد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط نذير عطيات ، نصري الشهابية .

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا المصحح وتدقيقه في المطبعة : مأمور المجلة السيد محمود عريقات .

الوقائع

دولة رئيس الوزراء الاعظم
لقد كانت مناقشة السياسة الداخلية للحكومة في هذا المجلس فرصة قيمة للحوار والتشاور ، وتقييم الانجاز وتوجيه المسيرة ، كما كانت خطوة واسعة على طريق اشتراك المواطن في حمل المسؤولية والاسهام في اتخاذ القرار . وكما اتسم بيان دولتكم وردكم وبيانات اصحاب المعالي الوزراء ومشاركتهم ، بالجدية والموضوعية ونشدان المصلحة العامة ، كذلك فقد اتسمت كلمات اعضاء المجلس ومناقشتهم بالقدر نفسه من الرصانة وعفة الكلمة وشرف القصد . واذا كان الحكم امانة ومسؤولية كذلك فان الشورى امانة ومسؤولية ، وقد تجلت في تلك المناقشة الطويلة على اجمل صورة واروع مثال .

وبعد غياب المشاركة الشعبية لمدة طويلة عن مناقشة سياسة الحكم الداخلية ، ورسم السياسة العامة للبلد ، وعن وضع التشريعات وصنع القرارات ومراقبة التنفيذ ، كان من الطبيعي ان يزداد عدد المشكلات التي تثمر قلق المواطن وتحظى باهتمام المجلس . وكان من الطبيعي ايضا ان تلتقي الآراء وان تختلف ذلك اننا جميعا نصدر في التصدي للمشكلات وتحليل اسبابها وابعادها وطرح الحلول لها ، عن قيم وخبرات وحقائق متعددة لم يتح لها بعد التفاعل الحر والبحث الاعمق لبلوغ الاجماع او شبهه الاجماع في الرأي . وسبيلنا الاوحد والامل لبلوغ هذه الغاية هو تعميم مبدأ الشورى على جميع المستويات ، واشراك المواطن في صنع القرار ابتداء بمؤسسات الحكم المحلي ، وتوثيق العلاقة الجدية بين المجلس والحكومة ، والمزيد من البحث من خلال الحوار الدائم بينها في المجلس او في لجانته المشتركة . وان لنا من قهنا الروحية الخالدة ومن مبادئ دستورنا الاردني ومن شرائع حقوق الانسان منارات تضيء لنا الطريق ونهدي الى سواء السبيل . وقد التزم بلدنا بتنفيذ خطة تنوعية حددت فيها نشاطات القطاع العام والقطاع الخاص واثارها المنشودة بشكل

واضح ، بحيث تصلح مقياسا موضوعيا لتقييم الجهد والانجاز . واذا كانت الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة مقاييس معتمدة للتقدم والنمو والتحديث ، فحري بنا ان نطبق هذه المقاييس على جميع مظاهر حياتنا لنعرف اين نحن واين يجب ان نكون . وختاما لمناقشة سياسة الحكومة الداخلية فقد قرر المجلس في جلسته الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٨ ان يتقدم للحكومة بالتوصيات التالية لبذل أقصى الجهد لوضعها موضع التنفيذ :

١ - دعم الوحدة الوطنية وترسيخ قواعدها وحماية الجبهة الداخلية والمحافظة على الامن والاستقرار في البلاد ، لان الوحدة الوطنية اقوى سلاح لنا في بناء الوطن ودفع الشر عنه .

٢ - دعم اهلنا في الضفة المحتلة باسباب الصمود والقوة ، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبلدية والمدنية فيها ، والعمل المستمر لرفع كابوس الاحتلال البغيض عنها .

٣ - دعم تواننا المسلحة ورفع مستواها عددا ومدة لانها الدرع المتين في الدفاع عن الوطن والامة ومعدن الامل والرجاء في استعادة الارض والحقوق المقتضية .

٤ - التركيز على اهمية الانسان كمادة للتنمية وهدف لها ، ولا سيما اتاحة المزيد من الفرص التعليمية والتدريبية لتطوير القوى البشرية ووضعها في خدمة التنمية هنا وفي الاقطار الشقيقة .

٥ - الاهتمام البالغ بالقوى العاملة ، واترار حقها في التأمينات الاجتماعية كما تمثلت في قانون الضمان الاجتماعي الذي يرجو المجلس له السرعة في التطبيق لتحقيق اهدافه الشاملة .

٦ - الاستهداء بالقيم الروحية في التطوير الاجتماعي ، ونشر هذه القيم واعتمادها مصدرا حيا من مصادر التوجيه والثقافة والتشريع .

٧ - ونظرا لاهمية التشريع في تنظيم علاقات الفرد بالمجتمع ، وعلاقات المجتمع بالحكم

هكذا من الأهل

من المجلس يرى تعديل بعض القوانين التي تجاوزها الزمن ، ولا تلبي المطالب المشروعة للمواطنين ولا تساهل مقتضيات العدالة والتقدم والتطوير ويخص منها بالذكر .

أ - قانون الاستملاك بحيث تعاد للمحاكم النظامية صلاحياتها السابقة في تقدير قيمة التعويضات العادلة .

ب - قانون المالكين والمستأجرين بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت مع الاستعداد بالقوانين المشابهة في كل من سورية ومصر ولبنان .

ج - قانون ضريبة الدخل لتسليح الاعفاءات فيه كلفة المعيشة الواقعية وتحصيل حق الدولة في الضرائب على الأرباح الحقيقية .

د - قانون التقاعد المدني لتحديثه واعطاء القضاء سلطة النظر في قرارات الاحالة على التقاعد .

هـ - قانون النقل على الطرق بشكل عام وما يتصل بالاستيلاء على ارقام السيارات العمومية بوجه خاص بحيث تؤمن تموينيات عادلة للمالكين .

و - قانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية لتبسيط اجراءات التقاضي وضمان سرعة الفصل في القضايا .

ز - قانون تشكيل المحاكم النظامية لضمان توزيع جديد للمحاكم وفق الكثافات السكانية ومتطلبات التطور وتعزيز مهمة التفتيش في هذه المحاكم والحد من توسع المحاكم الخاصة على حساب المحاكم النظامية .

ح - قانون تنظيم مدينة العقبة لحفظ الحقوق المكتسبة ومساعدة المدينة على النماء والتطور السريعين .

٨ - العمل المتواصل في دراسة المشكلات التي يعاني منها المواطنون ، ونعكس صلو حياتهم ووضع الحلول الناجمة التي تضمن اطمئنان المواطن وتعاونهم ومن هذه المشكلات ، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أ - مشكلة الغلاء المتسارع وتأثيراته السلبية على مستوى معيشة القوات المسلحة والامن العام والوظائف وذوي الدخل المحدود من المواطنين . ذلك ان كل نمو في الدخل الفردي يتاكن

وتعتمد اثاره بالنسبة لهذه الفئات اذا استمر ارتفاع كلفة المعيشة بنفس المعدلات السابقة .

ب - مشكلة تحديد اسعار السلع الرئيسية في المتاجر ، وتحديد ارباح المستوردين والتجار ووضع سياسة واضحة للدخول والاجور تكسر حلقة التضخم .

ج - مشكلة السر في العاصمة والمدين والطرق الرئيسية في المملكة ، وتخفيف الازدحام والاختناقات ، وتشكيل لجنة فنية عليا تستعين بالكفاءات القادرة على وضع الحلول الناجمة لهذه الازمة المتفاقمة .

د - مشكلة الماء ، ورسم سياسة مائية ثابتة عامة لتواجه اول ما تواجه ، وفي اقصر مدة ازمة مياه الشرب في جميع مناطق المملكة .

هـ - المشكلة الادارية ، وضعف المؤسسات العامة ، وانخفاض روحها المعنوية وتسرّب الكفاءات ، ومحاربة الفساد اينما وجد في الاجهزة الحكومية ، والعمل على تطوير المؤسسات العامة وشحذ وسائل الرقابة الادارية لضبط الانفاق وملاحقة المسؤولين عن اهدار المال العام .

و - مشكلة الحكم المحلي واعادة النظر في التقسيمات الادارية الحالية واعطاء المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات لهذا الحكم ، واشراك المواطنين في صنع القرارات ومتابعة تنفيذها .

ز - المشكلة الزراعية وضرورة دعم الفلاح بكل الوسائل المادية والمعنوية وتشجيع الانتاج الزراعي وتجنب القرارات المعلقة فيما يتصل بتصدير الانتاج الزراعي والسياسة الزراعية عامة واعتماد سياسة زراعية شاملة وثابتة تضمن زيادة الانتاج ومصلحة المنتج والمستهلك سواء بسواء .

٩ - دراسة توصيات المحافظين حول الحد الأدنى من الخدمات والمرافق العامة التي يجب ان تقدم لكل قرية او مجمع سكاني ، ووضع البرامج المكثفة لايصال هذه الخدمات بسرعة ليؤشر كل مواطن بأنه موضع اهتمام الدولة وان له قسطه العادل في مشروعات التنمية والخدمات العامة وتفسير الالتزامات المالية لهذه البرامج المكثفة في قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ .

١٠ - السرعة في استكمال التخطيط الاتقلى للملكة لا من حيث توزيع الخدمات

ونصب ، وانما من حيث توزيع المشروعات الانتاجية وتشجيع انشائها في الارياب للحد من هجرة المواطنين الى المدن .

١١ - تأسيس مجلس أعلى للتوجيه الوطني يسهر على سلامة التوجيه ونشر الوعي الصحيح وتعزيز حرية الرأي ، وابلاغ رسالة الاعلام الى جميع المواطنين .

١٢ - توسيع قاعدة التعليم الجامعي وتعميقها ، ولهذا الغرض يوصي المجلس بسرعة استكمال مباني كلية الشهيد فيصل في مؤته لتصبح نواة لجامعة مؤته في الجنوب والالتباس من جلالة الملك العظيم تاليف لجنة ملكية للعمل على تحقيق هذا الهدف لتسهل هذه الجامعة مع شقيقتها في استيعاب عدد اكبر من الطلبة الاردنيين الذين يلقون العلم بالخارج .

١٣ - دعم المجلس الصحي العالي ، وتطعيم عضويته بالمزيد من اطباء القطاع الخاص ، ودراسة التأمين الصحي في القطاع الاهلي ، ودمج القطاع الخاص دمجاً عضوياً في خطة التنمية الصحية الشاملة .

١٤ - اعادة النظر في تطبيق سياسة الترقية والتعليم من حيث الكم والكيف وربطها بالتنمية والانتاج وحاجات المجتمع وتعميق المفاهيم الديمقراطية وممارسة مسؤولية المشاركة والشورى منذ نعومة الاظفار وحتى مراحل التعليم الجامعي ، لوضع اجيال الحاضر والمستقبل في صورة الاهداف القومية والجهود الوطنية والاسراع بعمليات التنمية الشاملة في الملكة .

١٥ - تعزيز استقلال القضاء ، ورفع مستوى القضاء من جميع النواحي التعليمية والسلكية والمعيشية والاطمئنان الى سرعة التقاضي وسيادة العدل في جميع الاحوال .

١٦ - بذل عناية خاصة بشؤون المغتربين والحفاظة على صلاتهم المعنوية والمادية بوطنهم وانقاذ الاجراءات العملية الكفيلة بذلك .

١٧ - ضمان حرية الرأي واحترام الرأي المخالف ، وتعديل قانون الطبعات لفتح باب القضاء امام الصحفيين اسوة بغيرهم من المواطنين وتمكينهم من حق الطعن بقرارات الغاء الامتيازات الصحفية وقرارات التعتيل لمدة تتجاوز ثلاثة ايام ، ومساعدة الصحافة على البناء والتطور

والازدهار لتعكس صورة هذا البلد المشرقة في اطار واضح من الالتزام برسائله والحفاظ على ايمته وسلاحته واستقراره .

١٨ - المعالجة السريعة للاعتداءات على الاراضي الاميرية ، وحل المشاكل الناجمة عنها بما يحفظ حقوق الدولة والمواطنين ، ووقف التفويض الا لمن لا يملك الارض أو المسكن ، او لمن يستطيع احياء الارض بجهدته والارتباط بها واستغلالها وتنمية المراعي لحماية الثروة الحيوانية وتكثيرها .

١٩ - التوقف عن تحسين القرارات الادارية سوى ما اتصل منها بأمن البلاد والسلمة العامة ، ضد الطعن لدى محكمة العدل العليا . بما في ذلك تأمين الضمانات القضائية الحقيقية في نظام الخدمة المدنية الجديد ضد العزل أو الاحالة التقسسية على التقاعد وعدم الاخلال بالحقوق المكتسبة .

٢٠ - تنفيذ بعض التوصيات الخامسة بالسياسة المالية الواردة في خطة التنمية الخمسية بتشكيل لجنة عليا لدراسة الهيكل الضريبي والعبء الضريبي ووضع تشريع مخطط للجمارك وتحصيل ضريبة الدخل الحق ، وادخال جميع الضرائب والرسوم التي تجبها الخزينة في حسابها عادلة من كلفة مشاريع الري ونفقات تشغيلها وغير ذلك من التوصيات الاخرى الواردة في الخطة

٢١ - جعل قرارات المحاكم العسكرية قابلة للنقض بعرضها امام هيئة محكمة التمييز بانضمام عضو عسكري اليها كما هي الحال في احكام محكمة الشرطة .

٢٢ - التشديد على مراقبة تنفيذ التعميدات والعطاءات ، في جميع المشاريع صغيرها وكبيرها لحماية مال الدولة من العبث ، والحيولة دون المطالبات المستندة الى تقصير الادارة او المهندس المستشار بما في ذلك وضع حد اعلى في العقود المبرمة مع المتعهدين للمطالبات ، وتطبيق غرامات التأخير لاتجاز المشروعات في مواعيدها .

دولة الرئيس

ان المجلس على ملء الثقة بان الحكومة ستولي هذه التوصيات كل الاهتمام والعمل الموصول لوضعها موضع التطبيق ، وان التطورات

هكذا من الأهل